

مؤقت

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون



الجلسة ٤٩٦٥

الاثنين، ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد أكرم (باكستان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كنوزين
	ألمانيا السيد بلوغر
	إسبانيا السيد أرياس
	أنغولا السيد لوكاس
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آدشي
	الجزائر السيد با علي
	رومانيا السيد موتوك
	شيلي السيد مونيوز
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دوكلو
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد هوليداي

جدول الأعمال

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية

(S/2004/333)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

04-34304 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن التعازي

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، في بداية هذه الجلسة، أن أعرب، باسم مجلس الأمن، عن غضبنا حيال الهجوم الإرهابي الذي وقع يوم الأحد في غروزني، عاصمة الشيشان في الاتحاد الروسي، مما أدى إلى مقتل الرئيس أحمد قديروف وآخرين فضلا عن إصابة كثيرين آخرين بجراح. إن المجلس يدين ذلك العمل الإرهابي بأشد لهجة ممكنة. ويعرب أعضاء المجلس عن تعاطفهم وتعازيهم للضحايا ولأسرهم ولحكومة الاتحاد الروسي. وباسم المجلس، أرجو من ممثل الاتحاد الروسي أن ينقل تلك المشاعر إلى حكومته وشعبه.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور - ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/333)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعلم المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا واندونيسيا وأيرلندا والبرتغال وتيمور - ليشتي وسنغافورة وماليزيا والنرويج ونيوزيلندا والهند واليابان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتمد، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغلت السيدة بيسوا بنتو (تيمور - ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بالسيدة آنا بيسوا بنتو، الوزيرة الأقدم والوزيرة في رئاسة مجلس الوزراء.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، ولعدم وجود اعتراض، فسأعتبر أن مجلس الأمن يوافق، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، على توجيه الدعوة إلى السيد كاماليش شرما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس البعثة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كاماليش شرما إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

ومعروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2004/333، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

وفي هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد كاماليش شرما، الممثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي ورئيس البعثة.

وقبل أن أعطيه الكلمة، أود أن أرحب بالممثل الخاص للأمين العام السيد شرما في مجلس الأمن، حيث له العديد من الأصدقاء كما نعلم.

المجلس، قبل انتهاء ارتباط الأمم المتحدة الاستثنائي بدولة تيمور - ليشتي المستقلة حديثاً في شكل بعثات لحفظ السلام. وأنا على ثقة من أن الفريق، في حالة موافقة المجلس على الاقتراح، سيؤدي الإخلاص اللازم خلال تلك المرحلة وسيقدم لخلفي ما حظيت به من دعم.

إن الحقيقة الناصعة تشير إلى أن بعثة الأمم المتحدة لا تستطيع أن تحقق نتائج إيجابية باستمرار إلا إذا كان هناك مشاور وتبادل وثيق وبناء ومستمر مع قيادة ذلك البلد يستند إلى الثقة. وكانت خبرتي في هذا الصدد جديرة بالذكر ومشجعة، وأود أن أسجل بكل امتنان تقديري لحكومة تيمور - ليشتي لما اتسمت به جهودنا من توجه تعاوني وتطلعي وروح السعي المشترك. وأعتقد بأن هذه الجهود تشكل نموذجاً للتعاون. والأهم من ذلك بالطبع، أي أود أن أعرب عن تقديري للرئيس زانانا غسماو، ولرئيس الوزراء ماري ألكستيري، ولرئيس البرلمان الوطني فرانسيسكو غوتيريس "لو أولو" ولوزير الخارجية راموس - هورتا. وقد حافظت خلال سنتين، على نمط من الاجتماعات الأسبوعية مع رئيس الوزراء وعقدت اجتماعات متكررة جداً مع الزعماء الآخرين. وكانوا دوماً على استعداد لاستقبالي وتقديم تعاونهم الكامل ومشورتهم في النهوض بالولاية التي عهد بها المجلس إلينا. ومما لا مفر منه في أي ولاية تتسم بالتعقيد والطموح، أن تكون هناك أحداث شاقة وأحداث تتسم باليسر. واستطعنا أن نحقق التفاهم بين مهام كل منا في التفاوض على طريق المستقبل.

ومن المناسب بوجه خاص، أن تشارك الوزارة الأقدم أنا بيسوا، كمبادرة استثنائية، في جلسة المجلس هذه، التي ستكون آخر جلسة في إطار الولاية الحالية. ولا يخامرني أدنى شك في أن المجلس سيستفيد إلى حد كبير من وجود الوزارة أنا بيسوا شخصياً، وأود أن أشكرها على الجهود التي بذلتها للمشاركة في جلسة اليوم.

وقد قام الممثل الخاص للأمين العام السيد شرما بكل فعالية بإدارة عملية معقدة والإشراف عليها، هذه العملية التي تكيفت على نحو يتسم بالمسؤولية مع الأوضاع المتغيرة على الأرض ونجحت في الشروع في ابتكارات هامة في مجال حفظ السلام كالدور التنفيذي للأمم المتحدة في حفظ الأمن وتزويد الحكومة بالمستشارين المدنيين. وهنا في نيويورك، استفاد مجلس الأمن من تدفق المعلومات والتحليل من مكتبه التي أتاحت لنا أن نتابع التطورات داخل تيمور - ليشتي عن كثب واتخاذ القرارات حسب الاقتضاء.

ويسرنا أن نستقبل السيد كاماليش شرما في هذه القاعة، على نحو لا ينال منه إلا أسفنا لأن هذه المناسبة، كما فهمنا، ستكون آخر مناسبة نرحب فيها به بهذه الصفة.

باسم أعضاء المجلس، أود أن أغتنم هذه المناسبة لأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كاماليش شرما، لما قدمه من إسهام ولنرجو له كل النجاح في المستقبل.

أعطي الكلمة إلى السيد شارما.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكركم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الرقيقة التي أقدرها تقديراً عالياً. ويسرني أن يكون نظرننا في هذا البند تحت رئاستكم.

وأتشرف، كما ذكرتم سيدي، بأن أقدم إلى مجلس الأمن بياني الختامي كممثل خاص للأمين العام لتيمور - ليشتي. وأود في البداية أن أشكر أعضاء المجلس الذين أعربوا على الدوام عن تقديرهم وتشجيعهم لجهودنا المبذولة من أجل المساعدة على تحقيق الاستقرار والاعتماد على الذات في تيمور - ليشتي. وكان هذا بمثابة دعم عظيم لكامل فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، الذي أود أيضاً أن أعترف هنا بتقدير عميق بمساهمته والتزامه في تنفيذ ولاية المجلس. وستستمر مساهمة بعض أعضاء الفريق في السنة الإضافية من مرحلة التوطيد، المعروض اقتراحها على

أكتافهم، ومن الملائم أن ينظروا في أعمالهم ومساهماتهم من ذلك المنظور التاريخي وأن لا يهتدوا باعتبارات اللحظة السريعة الزوال الباعثة على الارتياح. وهذا ينطوي على كفالة العمل على حماية وسائل السياسة العامة وليس فقط الغايات. وأعتقد بأن هذا الاختبار تتوفر لدى قيادة تيمور - ليشتي الأولى إمكانيات اجتيازه لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

ولئن كانت الزعامة المتنورة من العناصر الأساسية في النجاح الاجتماعي والسياسي للدولة، فمن الصحيح بنفس القدر أنه - خاصة في سياق عالم متزايد التكافل وتفجر تطلعات الشعوب كافة - تتسم نوعية واهتمام العالم الخارجي، من قبيل الشركاء الإنمائيين، ولا سيما دول الحوار والشركاء الذين يتمتعون بوضع اقتصادي أفضل، بأهمية حاسمة أيضا. علينا أن نكفل قوة الشراكات الداعمة هذه. ومن المؤمل أن دولة تيمور - ليشتي الناشئة، المثقلة بأعباء صدمة الماضي، وكونها تعاني من أحد أشد مستويات الفقر ومن أدنى المعايير الاجتماعية في العالم، ستستفيد من تفهم ودعم العالم الخارجي، الذي سيساعدها على طريق الاستقرار وزيادة الازدهار وتحسين نوعية الحياة وزيادة الخيارات أمام شعبها. هذا تحدٍ لا يسعنا أن نفشل في مواجهته. ولا يمكن لأي مكاسب سياسية أو اجتماعية أن تتجمع من دون النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية.

التطور الرئيسي الذي استأثر بالاهتمام في النصف السنة الماضية موصوف في التقرير المعروض على المجلس (S/2004/333)، وبوسعي - ولا شك في أن الجميع سيراتحون لذلك - سأوجز ما ينبغي لي أن أقوله عن شتى عناصر الولاية المتعلقة بالأمن الخارجي والداخلي وبالدعم المطلوب للإدارة العامة.

وأود أن أعترف مع الارتياح بأن مشاركة بعثات حفظ السلام في تيمور - ليشتي توصف على نطاق واسع بأنها مشاركة ناجحة. وإني شخصيا أصف النتائج بأنها مشجعة. وهذا ليس لأن لدي أي تحفظات على نجاح ارتباطنا، ولكن لأننا نعلم من خبرة نصف القرن الماضي أنه لكي نغرس النجاح ونجعله دائما، فإنه لا بد وأن نبذل جهودا مطردة ونبدي اعتقادا راسخا في القيم العليا للديمقراطية والحكم القائم على المشاركة على مدى فترة طويلة من الزمن. وما كان يبدو من أمثلة النجاح في معظم الأحيان، تحول إلى فشل. والنجاح حكم ارتجاعي بأنه - عندما ننظر إلى الوراء بعد عقود ونشعر بالارتياح إزاء ما تم إرساؤه من أسس راسخة وما تم الالتزام به بشكل صارم من توجه مستنير للسياسة التي تستند إلى سيادة القانون ومبادئ الشفافية والمساءلة - يمكن اعتبار الإنجازات الوطنية غير قابلة للرجوع وإنجازا دائما من جانب الطبقة السياسية والشعب.

وبغية كفالة تلك النتيجة، التي لا يمكن تحقيقها إلا بالثبات وبذل جهود حثيثة، فإن الحتمية الرئيسية في دولة جديدة هي تفاني القيادة في العمل على بناء واحترام المؤسسات التي تتجلى فيها تلك القيم. في السنوات الأولى من تكوين دولة مستقلة، من الضروري أن تتبع القيادة رؤية - وأن تناصر وتوطد المبادئ في سلوكها وممارساتها السياسية والإدارية - رؤية سيحكم بها التاريخ والأجيال المقبلة عليها. إن التدقيق والتقييم للاتجاه والنموذج المقدم من القادة الأوليين لأي دولة لا يجوز أن يضعف لأن النموذج الذي يقدمونه يجب أن ينجح أمام اختبار الزمن.

إن جودة الحكم ومؤسسات الدولة لا يمكن أن يبني عليها بشكل تدريجي إن لم تكن الأسس متينة. وهذه مسؤولية ذات أبعاد تاريخية حقا يتحملها القادة الأولون على

مهامهم، وقدرتهم على تحفيز المكون العسكري لبعثة الدعم ومشورهم ومؤازرتهم لي مصدر قوة عظيمة.

وأود في هذه المرحلة أن أسترعي انتباه المجلس إلى العمل الضروري والمفيد جدا الذي أنجزه المهندسون ضمن المكون العسكري لبعثة الدعم في الحفاظ على شبكة الطرق الرئيسية في تيمور - ليشتي، والذي سبق أن أشدت به. فلولا الدعم الدولي المستمر لتلك المهمة لتدهورت القدرة على الرد السريع على التحديات الأمنية في فترة ما بعد بعثة الدعم تدهورا سريعا في كل أنحاء البلد. وتلك الحالة ستنتطوي أيضا على مجموعة متنوعة من التحديات أمام استمرار التنمية الاقتصادية وستهدد بتمزيق نسيج المجتمع. إن المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف ستؤدي دورا حاسما في التغلب على تلك التحديات.

إن جهود إندونيسيا وتيمور - ليشتي كليهما لإيجاد حل للمسائل الانتقالية، لا سيما تلك المتعلقة باللاجئين وترسيم الحدود البرية، وصفت بالتفصيل في التقرير المعروض على المجلس. وأود أن أسجل رسميا عميق تقديري للقيادة الإندونيسية على فتح أبوابها أمامي وتشجيعها لي في الاضطلاع بمهمة تقديم المساعدة في هذه المسائل الانتقالية، التي كانت جزءا من ولاية بعثة الدعم. وليس من المتوقع أن تحل كل جوانب علاقة ثنائية متطورة حلا سريعا في غضون سنتين من ظهور تيمور - ليشتي كدولة مستقلة. لكنني أؤمن بأنه أمكن تحقيق تقدم كبير في اتجاهات كثيرة، وأن هياكل تعاون بناء أقيمت ويجري استخدامها، وأن البوادر السياسية التي ظهرت على أعلى المستويات في كلتا الدولتين تدل على الرغبة في بناء علاقة قوامها الصداقة وحسن النية والتعاون متحررة من أعباء الماضي. ويمكننا أن نتطلع إلى مسار مستقبلي للعلاقة بتوقعات جيدة.

الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي تتحمل الآن المسؤولية عن الاضطلاع بمهام الشرطة في كل القطاعات الـ ١٣ وعن الأغلبية العظمى من المهام في المقر. ولدينا الثقة، كما ورد في التقرير، في نقل المسؤوليات التنفيذية عن تنفيذ مهام الشرطة في تيمور - ليشتي في الدققة الأولى من بعد منتصف ليلة ١٩ أيار/مايو. وقد كانت مساهمة مديرية الشرطة ساندرنا بيسلي مصدر قوة لي في أداء مهام حفظ القانون والنظام التي كلفت بها وتطوير الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي لتصبح قوة فعالة. وبينما ينبغي للمجلس أن يشعر بالرضا بدرجة معقولة إزاء تطور قدرات الشرطة حتى الآن، فإن خلق دائرة شرطة محترفة متجاوبة متزهة من الأغراض السياسية وتخضع للمحاسبة سيستغرق وقتا أطول. والموافقة الأخيرة لمجلس الوزراء على القانون التأسيسي للشرطة الوطنية، والقانون التأسيسي لوزارة الداخلية ومدونة الانضباط للشرطة تشكل خطوات جوهرية أولى في ذلك الاتجاه. وما زلت مقتنعا بأن حكومة تيمور - ليشتي ستكفل الاستخدام الفعال لقدرات ضباط الشرطة الـ ١٥٧ في مجال التدريس والتدريب التي اقترحت أثناء مرحلة التوظيف من عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي (بعثة الدعم)، بالاقتران بالبرامج الأخرى الطويلة الأمد الثنائية والمتعددة الأطراف لتطوير الشرطة.

وواصلت بعثة الدعم تقليص المكون العسكري وفقا للجدول الزمني المنقح الذي أقره مجلس الأمن بقراره ١٤٧٣ (٢٠٠٣). وكان وجود المكون العسكري أثناء السنتين الأخيرتين من ولاية بعثة الدعم عاملا شجع على الاستقرار وتوطيد أركان السلام الذي ما زال يافعا. وأود في هذه المناسبة أن أسجل رسميا تقديرنا لقادة القوة الثلاثة، الفريق أول وناي فاتياكل والفريق أول تان هك جم والفريق أول خير الدين ماط يوسف. لقد كان تفانيهم في أداء

المجلس بمحاكمة مرتكبي هذه الجرائم. وتساعد أيضا على تعزيز القدرات التيمورية في قطاع العدالة.

إن وجود قطاع معافى للعدالة وقادر على أداء وظائفه في تيمور - ليشتي أمر ضروري للأداء العام في المؤسسات الديمقراطية وهو بالتالي أساسي لكفالة الحكم الصالح. ولذلك سيولّى اهتمام ذو أولوية لتعيين قضاة دوليين ملء الثغرات الحالية. ولكن استدامة قطاع العدالة لن تتحقق إلا عن طريق الدعم المباشر من الشركاء الإنمائيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. وهذا يجب ألا يكون أولوية عاجلة فحسب، وإنما استراتيجية طويلة الأجل.

إن الأمن الاجتماعي والاستقرار بطبيعة الحال من الشروط الأساسية لتحقيق مكاسب مستدامة في مجالات الحكم والتنمية الاقتصادية. وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكم يوفران أسلوبا سليما للثقافة السياسية ويسهمان أيضا في استخدام المساعدة الخارجية على نحو أفضل وأكثر فعالية. وأظهرت الحكومة التزامها بهذه المبادئ من خلال قانون مكتب أمين المظالم وحلقات العمل في هذا المجال، بالإضافة إلى مكتب المفتش العام. وبالمثل، إن تعزيز التعاون بين وكالات منظومة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها من جهة، والمؤسسات المالية الدولية من الجهة الأخرى، فضلا عن الأطراف الفاعلة الثنائية والمجتمع المدني، في دعم البرامج الوطنية، من شأنه أن يساهم في اتباع نهج شامل. وفي هذا الصدد، أود مرة أخرى أن أعرب عن تقديري للدعم القيم للغاية الذي قدمه إليّ نائب الممثل الخاص للأمين العام والمنسق المقيم سوكيبيرو هاسويغوا.

وإذ ندرك إدراكا دقيقا الحاجة إلى تخفيض البعثة بصورة سلسلة، فقد أنشأنا لجنة في الوقت المناسب لضمان أن تكون كل العناصر المتعلقة بنقل المسؤوليات على نحو سليم إلى الحكومة، أو السبل الأخرى الملائمة للتصرف في

ما زالت تردنا تقارير، وإن كانت غير موثقة، عن وجود عناصر إجرامية، الكثير منها مسلحة، داخل وخارج تيمور - ليشتي. لكن التزام إندونيسيا بالسيطرة على تلك العناصر أمر يبعث على الاطمئنان، مثلما تبعث على الاطمئنان الجهود المتواصلة لتيمور - ليشتي لتطوير قدرات وكالاتها الأمنية للتصدي لتلك العناصر الإجرامية، بما في ذلك عن طريق إنشاء وحدات الانتشار السريع، التابعة للشرطة الوطنية، والتي ستزاول أعمالها في المناطق الحدودية الريفية.

وستستمر البعثة في التعاون مع حكومة تيمور - ليشتي على بناء قدرات الوحدات المتخصصة من الشرطة الوطنية، بما في ذلك تدريب دائرة الانتشار السريع خلال مرحلة التوطيد.

وأسهمت البعثة من خلال أنشطتها المتعلقة ببناء المؤسسات والقدرات إسهاما كبيرا في تنمية القدرة على البقاء والاستقرار السياسي لمؤسسات الدولة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك عن طريق تعليم وتدريب النظراء، وتقديم المساعدة لإعداد الأطر القانونية، وإضفاء الصيغة الرسمية على القواعد واللوائح وكذلك إضفاء الطابع المؤسسي على الإجراءات التنفيذية.

إن التجربة الابتكارية والرائدة التي صدّق عليها قرار مجلس الأمن ١٤١٠ (٢٠٠٣) بيّنت أن متطلبات بناء القدرات البشرية والمؤسسية كانت تقتضي أكثر مما كان متوقعا في الأصل، وتقتضي وجود مناصب استشارية بالغة الأهمية بعد أيار/مايو ٢٠٠٤. ووجود استراتيجية خروج قوية لضمان الاستدامة يمثل التحدي الرئيسي خلال مرحلة توطيد البعثة. وبالمثل توفر المساعدة المقدمة عن طريق برنامج البعثة لمكافحة الجرائم الخطيرة تعزيزا هاما للغاية للالتزام

ويسرني أن أقول إن تخفيض عدد الموظفين الوطنيين لم يسبب لنا مشكلة كبيرة، وذلك يعود بقدر كبير إلى جهود شعبة الإدارة، ولا سيما مديرها، السيد فيليب كوبر، لتحسين مهاراتهم المهنية ومنحهم الاعتراف عن طريق شهادات الخبرة التي نالوها خلال فترة عملهم مع الأمم المتحدة. ونظمت دورات تدريبية في البرامجيات - "ويرد"، "إكسل"، "أكسس"، "بور بوينت"، وبرامجيات الحاسوب، وتصميم المواقع الإلكترونية، والتدريب اللغوي في اللغتين الانكليزية والبرتغالية، وإدارة المكاتب، وإنشاء الأعمال التجارية الصغيرة، وكتابة المقترحات، والتوثيق الرسمي، وإنشاء التعاونيات والتمويل الصغير.

وحظيت هذه المبادرات بتقدير الموظفين الوطنيين. وإعادة المساهمات المخصصة للمعاش التقاعدي من الموظفين المحليين خلال شهر واحد بعد نهاية عقودهم، من قبل صندوق الأمم المتحدة المشترك للمعاشات التقاعدية أسهمت أيضا إسهاما إيجابيا في رفع الروح المعنوية لأولئك الموظفين. وقد استوعبت البعثات المتوسعة والجديدة لإدارة عمليات حفظ السلام معظم الموظفين الدوليين الذين طلبوا استمرار خدمتهم مع الأمم المتحدة.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب عن شكري الجزيل للأمانة العامة، ولا سيما لجان - ماري غينو، وهادي العنابي، وجوليان هارتسون والموظفين المسؤولين عن القطاعات الذين يساعدوننا في عملنا الميداني، وكذلك زملائهم في الوحدات المتخصصة الأخرى والإدارات الأخرى التابعة للأمانة العامة. فإن تواجدهم وإرشادهم ودعمهم المتواصل قد ترك في نفسي أثرا لن ينمحي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أفتح الباب لتقديم البيانات، أود أن أقول إنه وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكر المتكلمين بأن

الأصول، قد أعدت. ومنذ أن خاطبت المجلس لآخر مرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أحرز تقدم كبير في تخفيض حجم البعثة بطريقة منظمة. وبلغ التخطيط للعودة النهائية لقوة حفظ السلام وشرطة الأمم المتحدة والعناصر الأساسية من الموظفين المدنيين مرحلة متقدمة قبل أن يلحق به التخطيط لبعثة المتابعة ذات الحجم الأصغر المقترحة الآن. ولكن العديد من الأعمال السابقة لا تزال ذات صلة وثيقة بالموضوع. وقد سحبت قوات حفظ السلام التي كانت موجودة في سواي وأويكوسي، والأصول والمعدات المملوكة للأمم والوحدات في دينك الموقعين استعيدت إلى حد كبير أو قدمت هبة لحكومة تيمور - ليشتي.

ونتمشيا مع سياستنا المتمثلة في تسليم المرافق وهي تعمل بالكامل للحكومة حيثما أمكن، وهبنا للحكومة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، مرفقين مملوكين للأمم المتحدة في سواي - مقر الأمم المتحدة في القطاع الغربي، ومستشفى الفريق الجراحي الميداني التابع لقوة حفظ السلام، بكامل معداته الطبية. وعلى الحكومة أن تتصدى للتحدي المتمثل في الوفاء بالمتطلبات التشغيلية. وخلال عملية التصفية رُوِعت الاعتبارات البيئية.

وصاحب تخفيض شرطة الأمم المتحدة والنقل التدريجي لمسؤوليات حفظ الأمن إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي التبرع بالمعدات المملوكة للأمم المتحدة في مراكز الشرطة. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية توفر خدمات الهاتف الأساسية حتى مستوى المخططات الفرعية، حيث لا تستطيع شركة تيمور - ليشتي للاتصالات توفير هذه الخدمات والتشغيل الكامل في الوقت الحاضر لشبكة أجهزة الاتصال اللاسلكي التابعة للشرطة. ويبدو أنه بدون حدوث تطور كبير في القدرات المحلية، لن يكون للبعثة خيار غير مواصلة هذا الدعم خلال فترة بعثة المتابعة المقترحة.

آخذنا في الازدهار. إن عودة الأمور إلى طبيعتها في هذه الجمهورية هو بالذات ما أثار سخط الإرهابيين الذين أعماهم الحقد إزاء البشرية جمعاء، لكن النسيان سيطوئهم لا محالة. واليوم، يشهد كل مسجد من مساجد الشيشان صلوات تقام على أرواح ضحايا هذا العمل الإرهابي، فيما اللعنات تنزل على نفوس القتلة.

إن سكة الإرهاب الدموية لتتبدى بوضوح في أنحاء العالم كافة: في روسيا، والولايات المتحدة، وإندونيسيا، وإسبانيا، والمملكة العربية السعودية، والشرق الأوسط. فالإرهاب الدولي، الذي يمثل طاعون القرن الحادي والعشرين، لا يمكن مجاهدته إلا بأن نعمل معا ونكوّن جبهة موحدة لتحالف دولي لمكافحة الإرهاب. وسوف تشارك روسيا في هذا الكفاح. والنصر سيكون حليفنا.

لقد أعد وفد بلدي مشروع بيان رئاسي في ما يتعلق بالهجوم الإرهابي الذي وقع في غروزني. هل لي أن أطلب إليكم، سيدي، أن تعقدوا مشاورات عقب هذه الجلسة للنظر في ذلك المشروع؟

أنتقل الآن إلى البند المدرج اليوم في جدول أعمال مجلس الأمن. إننا ممتنون للأمين العام على تقريره المتعلق بـ تيمور - ليشتي والمتضمن معلومات تفصيلية عن التطورات الحاصلة في ذلك البلد. نحن نعتقد أن التقرير المذكور يعكس بدقة ما حققته تيمور - ليشتي من منجزات وما تواجهه من مشاكل رئيسية على السواء. وإننا نتفق والاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بضرورة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إلى ما بعد ٢٠ أيار/مايو لمرحلة توطيد إضافية مدتها ١٢ شهرا، على أن يتقلص حجمها وتغير ولايتها. وإننا نؤيد مقترحات الأمين العام المتعلقة بمعام هذا

يقصروا بيانهم على ما لا يزيد عن خمس دقائق بغية تمكين المجلس من أداء عمله بسرعة. والوفود التي لديها بيانات تستغرق أطول من ذلك يرجى منها التكرم بتعميم النص الكامل مكتوبا وتقديم صورة مختصرة عند مخاطبة المجلس في هذه القاعة.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم

بالروسية): إننا ممتنون لكم، سيدي، على ما أعربت عنه من تضامن مع روسيا نيابة عن مجلس الأمن في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي وقع على بلدي. وسأنقل عبارات المواساة التي أبديتها حيال الاتحاد الروسي وجميع ضحايا هذه المأساة.

لقد أنشئت منظمنا فور انتهاء حرب شرسة مدمرة جلبت على البشرية أحزانا لا توصف. فقد سقط جراء تلك الحرب عشرات ملايين الضحايا، وعانى بلدي نفسه من خسائر هائلة في الأرواح. وتصادف يوم أمس ٩ أيار/مايو مع ذكرى ذات قدسية خاصة بالنسبة للمواطنين الروس ولسائر شعوب الاتحاد السوفياتي. ففي اليوم نفسه لذكرى انتصارنا في الحرب الكبرى دفاعا عن وطننا، حين كانت بلدان التحالف المناهض للهتلرية وجميع البشر ذوو النوايا الطيبة يحتفلون بنهاية الحرب العالمية الثانية، تم ارتكاب عمل إرهابي وحشي في جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي. فخلال الاحتفالات التي كانت تجري في غروزني بذكرى سحق الفاشية، أودى تفجير إرهابي بحياة رئيس الشيشان المنتخب شرعا أحمد قديروف. وقد قُتل آخرون وسقط عديدون جرحى من بينهم أطفال.

لقد تم إقرار هذه الجريمة في وقت كانت جمهورية الشيشان عاكفة على تكثيف جهودها من أجل إعادة الحياة السلمية إلى مجراها. وكان اللاحقون آخذين في العودة إلى ديارهم، والاقتصاد آخذًا في الانتعاش والنشاط السياسي

الثنائية الجارية مع أستراليا بشأن تنمية موارد النفط الجوفية وتوزيعها.

وختاماً، أشكر السيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام لتييمور الشرقية، وكامل طاقم بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية على مساهمتهم الحقيقية في إيجاد تسوية للوضع في الجزيرة.

السيد لو كاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أنقل تعازي الوفد الأنغولي إلى الحكومة الروسية وإلى أسر ضحايا التفجير الإرهابي الذي وقع أمس في غروزني بجمهورية الشيشان.

إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة بشأن الحالة في تيمور - ليشتي. ونرحب بالسيد كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكره على عرض التقرير المتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية.

ونرحب أيضاً بمشاركة وزيرة الدولة والوزيرة في رئاسة مجلس الوزراء في تيمور - ليشتي، السيدة آنا بيسوا بينتو، في جلسة مجلس الأمن هذه. ونعرب أيضاً عن مشاطرتنا للآراء الواردة في البيان الذي سيدلي به ممثل البرازيل نيابة عن جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وإننا لنشعر بالارتياح لفحوى التقرير الذي يورد وصفاً للمنجزات البارزة التي حققها الشعب التيموري في بناء بلده في مثل هذه الفترة الزمنية القصيرة. ونعتقد أن تلك المنجزات تُرسى أساساً صلباً لاستمرار المجتمع الدولي في المشاركة في بناء تيمور - ليشتي وتعاونها معها. ويكرر وفد بلدي الإعراب عن التزام أنغولا بالأهداف التي حددها الشعب التيموري والمجتمع الدولي بإقامة دولة مكنفة ذاتياً بحق على أساس سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية.

التمديد، بما في ذلك التوصية الجديدة بإنشاء وحدة الاستجابة الدولية قوامها ١٢٥ فرداً من الدرك.

إننا ممتنون للبرازيل على إعدادها مشروع قرار على أساس توصيات الأمين العام، ونحن مستعدون للمشاركة بصورة بناءة في اعتماد هذا المشروع.

ونحن نرحب بالتقدم الإضافي الذي أحرز في مجال تثبيت الاستقرار في تيمور - ليشتي، ونشني على ما حققته السلطات التيمورية من نجاحات في تطوير مؤسسات الدولة الأساسية. وننوّه بالتقدم المحرز في التشريع الهادف إلى اعتماد قوانين وأنظمة هامة عدة تنظم أنشطة مختلف الهيئات العامة، وتحدد إجراءات الانتخابات المحلية وتنظم مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في البلد. ونتوقع أن تعتمد تيمور - ليشتي قريباً قوانين أساسية بشأن الشرطة والدفاع الوطنيين اللذين يكتسيان أهمية أساسية في إنشاء قوة مستقلة بحق توفر الأمن الداخلي والخارجي للبلد.

ونرحب بإنشاء الهيئة الانتخابية الوطنية، والتي سوف يكون أول اختبار لها التحضير للانتخابات في الربع الأخير من هذه السنة. ونشاط الرأي القائل بضرورة توفير مساعدة خارجية من أجل إنجاح الانتخابات، ونحث مجتمع المانحين على توفير ما تحتاج إليه تيمور - ليشتي من دعم في التحضير لتلك الانتخابات وإجرائها.

كما نرحب بالتطور الجاري في العلاقات التيمورية الإندونيسية. فقد أعرب البلدان عن رغبتهما في إقامة علاقات حسن جوار خالصة تعود بالمنفعة على كل منهما، مما يمهد السبيل لعقد الأمل على إيجاد تسوية قريبة للمسائل العالقة، بما في ذلك المسألة الهامة المتصلة بترسيم الحدود المشتركة ورصدها. وسوف تستفيد تيمور - ليشتي أيضاً من التطور الإيجابي في المحادثات

المتواصل لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية الثقة للشعب التيموري ويسهم في المحافظة على الأمن والاستقرار.

ويعترف وفدي بأن هذه لحظة حرجية في تاريخ تيمور، وأن المجتمع الدولي ينبغي أن يكون مستعدا لمواصلة الجهود التي عبأها خلال فترة طويلة لصالح تيمور - ليشتي، وبذا يؤمن أفضل الظروف لاستدامة عملية بناء السلام في تيمور - ليشتي.

ويؤيد وفدي التوصيات التي أوردها تقرير الأمين العام بصدد دور بعثة الدعم وحجمها وشكلها وبرامجها الرئيسية للدعم الوطني. ونحن على يقين من أن التفويض المعدل ذا الوظائف المتعددة لبعثة الدعم سيؤدي، بعد وضعه كاملا موضع التنفيذ، إلى أداء أفضل من جانب المؤسسات الوطنية، ويؤمن تطور حكم القانون، ويعزز الأمن والاستقرار على وجه أفضل، ويضمن الاستدامة الذاتية لتيمور - ليشتي. ويؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة الدعم لسنة إضافية توطيدية، ويعتقد أن القرارات المتعلقة بوجود بعثة الأمم المتحدة مستقبلا لا بد وأن تؤخذ في الوقت المناسب وبما يتماشى مع الظروف على أرض الواقع.

وتعتبر العلاقة بين تيمور ليشتي وجاراتها، وخاصة إندونيسيا وأستراليا، عاملا هاما في الحالة في ذلك البلد. ونشيد بالالتزام الذي تقدم به البلدان الرئيسيان بصدد مستقبل تيمور - ليشتي، وبالحوار البناء الذي يدور بينهم بصدد مسائل ذات أهمية مشتركة، وبالأخص بشأن تخطيط الحدود وإدارة الحدود المشتركة. ويشجع وفدي المانحين الثنائيين على الاستمرار في تقديم المعونة الملائمة في وقتها المناسب بغية تكريس السلام والتنمية في تيمور - ليشتي.

وفي الختام، نشيد بالمثل الخاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، السيد كماليش شارما، وبعثة الدعم

إن تقرير الأمين العام يأتي على ذكر الخطوات الهامة التي اتخذتها الحكومة التيمورية مؤخرا حيال توطيد الدولة التيمورية. وإننا، إذ نراعي الأثر الهيكلي لهذه التدابير، لنعتبر من الأهمية بمكان ما اتخذ من خطوات في التحضير للانتخابات الأولى ولما يرافقها من إصلاحات تشريعية؛ واعتماد تشريع للمؤسسات العامة الرئيسية، من قبيل المجلس الأعلى للدفاع والأمن، ووزارة الداخلية والشرطة الوطنية؛ والتصدي للجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩؛ ومواصلة تعزيز مؤسسات الإدارة السياسية والعامة. ويجدوننا شعور بالتفاؤل إزاء التطورات البالغة الإيجابية التي طرأت على عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي في وقت بلغ البلد مرحلة مثيرة، مع تسلم التيموريين يوما بعد يوم مزيدا من المسؤوليات عن إدارة شؤونهم الخاصة.

إن التقدم السياسي والمؤسسي الذي حققته تيمور - ليشتي خلال العامين الماضيين يثير الإعجاب. فهو يُظهر الحكمة العظيمة التي يتحلى بها الشعب التيموري وقيادته. ونلاحظ بعين التقدير الاستقرار المتزايد في الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي. ونحن نشاطر تمام المشاطرة الحكومة في تقييمها لقدرتها المحدودة على مجابهة التحديات الأمنية الداخلية والخارجية. كما نشاطر أيضا الاستنتاج الذي توصل إليه الأمين العام وأوضحه في تقريره (S/2004/333) ومفاده أن تيمور في حاجة إلى المزيد من العون من المجتمع الدولي لكي تضمن تعزيز مؤسساتها الإدارية وحكم القانون وسيادتها الإقليمية، وإدامة ذلك لوقت طويل.

ولا تزال المؤسسات الجديدة - وأهمها الإدارة العامة وقطاع العدالة والشرطة الوطنية هشة. ونرى أن تيمور - ليشتي ستكون في حاجة إلى الدعم المتواصل من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام. ويهيئ الوجود

السيد طومسن (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود، في البداية، أن أعرب عن تأييد وفدي للوفود الأخرى في الإعراب عن الحزن لفقد الأرواح في غروزي.

وبالانتقال إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، أود على وجه الخصوص أن أرحب بوجود الوزيرة الأقدم أنا بيسوا بيتنو. ونتطلع إلى سماع آرائها. وإنني لا أرى في الجهد الذي بذلته لتكون معنا اليوم مجرد لفظة للاعتراف بالمرحلة الجديدة التي تدخلها الآن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية فحسب، ولكن أراه أيضا اعترافا بما حققه كماليش شارما خلال أكثر من عامين من العمل الدؤوب مع حكومة وشعب تيمور - ليشتي. ونحن نشكره على ما قدمه.

وأود أيضا أن أعلن عن تأييد وفدي للبيان الذي ستقدم به أيرلندا فيما بعد نيابة عن الاتحاد الأوروبي في هذه المناقشة.

نعتقد أن الأمين العام قد تقدم بقضية قوية لتمديد ولاية بعثة الدعم سنة واحدة في مرحلة التوطيد هذه. ومن الأهمية بمكان أن نضمن عدم تقويض استثمارات المجتمع الدولي وإنجازات الشعب والحكومة التيمورية. ونتطلع إلى الدخول في مفاوضات هذا الأسبوع بشأن مشروع قرار لتمديد ولاية بعثة الدعم بصورتها المخفضة وبولاية معدلة تعكس استراتيجية خروج متناسقة. ونرحب بأن الخلافات حول تكوين عنصر الأمن في البعثة اللاحقة تبدو الآن وكأنها حلت. بما يرضي كل المعنيين بالأمر. ونشكر إدارة حفظ السلام على جهودها في ذلك الصدد.

ويورد تقرير الأمين العام (S/2004/333) بوضوح الجوانب التي تحقق التقدم فيها وتلك التي تتطلب العون الدولي المستمر. ولن أسهب في شرح هذه الجوانب، ولكن

لما قاما به من دور، ونكرر من جديد ثقتنا بأن التيموريين سيبنون مجتمعا مستقرا ينعم بالرخاء والديمقراطية.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أيضا أن أشكر السيد كماليش شارما على إحاطته الإعلامية. ونأسف إذ يوشك على مغادرة منصبه.

سيدلي الممثل الدائم لأيرلندا ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، ويؤيد وفدي ذلك البيان تأييدا كاملا.

سيدي الرئيس، لقد طلبتم أن نوجز بقدر المستطاع، ولذلك لن أكرر التحليل الذي تقدم به المتكلمون السابقون، والذي يعكس حقيقة أن تقدما محسوسا قد تحقق في تيمور - ليشتي، وأن ذلك التقدم في حاجة إلى توطيد. وهنا أود أن أذكر أنه ينبغي برأينا إيلاء اهتمام كبير جدا لمكافحة الإفلات من العقاب للجرائم الخطيرة التي ارتكبت في عام ١٩٩٩.

ونخلص من هذه التحليلات إلى استنتاجين. أولهما أن فرنسا تؤيد تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، سنة واحدة، مع تعديل ولايتها وتخفيض عدد موظفيها. وثانيهما، أننا نرى أنه من الأهمية بمكان أن تنجح استراتيجية خروج بعثة الدعم من تيمور الشرقية. وينبغي لنا أن نحاول مسبقا تعريف استراتيجية الخروج تلك. ومن المهم أن يتضمن القرار القادم عددا من العناصر وهي: وضع حد زمني أقصى لانسحاب القوات؛ إعادة تركيز الولاية على العون المقدم إلى السلطات التيمورية لتمكينها من القيام بالإصلاحات؛ وضع نظام لإعادة النظر في مستويات أعداد الموظفين في آخر العام؛ وتقوية تنسيق جهود المجتمع الدولي لضمان سهولة تسليم السلطة إلى شركاء الفترة الانتقالية والتنمية، مثل وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين ذوي الصلة.

ذلك البلد. أخيراً، أود أن أرحب بحضور السيدة آنا بيسوا بيتو.

في الشهور الماضية، لاحظنا أن تيمور-ليشتي حققت تقدماً كبيراً في مجالي الأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بفضل جهود حكومتها وشعبها، بل وبفضل المساعدة القيمة المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ومع ذلك، لا يزال هناك عدد من التحديات التي ينبغي التصدي لها بغية ضمان الاستقرار والديمقراطية والعدالة وتعزيز الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة الحدود على نحو أفضل. وتلك تحديات رئيسية لعملية بناء السلام في جمهورية تيمور - ليشتي الفتية، وإن كنا على ثقة بأن هذه التحديات ستواجه بنجاح.

ومن هذا المنظور، فإن الانتخابات التي ستعقد في القرى - وهي أول انتخابات من نوعها في تيمور - ليشتي - تشكل اختباراً رئيسياً للجمهورية الفتية. والإجراءات الهامة المتخذة استعداداً لتلك الانتخابات هي إجراءات ملائمة وفي وقتها المناسب، من حيث أنها ستتمكننا من إرساء أسس العملية الانتخابية في ذلك البلد وهيئة الظروف لنجاح أول انتخابات وطنية. ولا يسع وفدي إلا أن يرحب بذلك.

إن تطور العلاقات بين تيمور - ليشتي وسائر جيرانها سيعود بالفائدة على الجمهورية الفتية اقتصادياً، بل وعلى الصعيدين السياسي والأمني أيضاً. وفي هذا الصدد، نرحب باستمرار تحسن العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، الأمر الذي أصبح ممكناً بفضل ما يتحلى به زعماء البلدين من بُعد النظر. ونأمل أن يتوصل الطرفان عن قريب إلى اتفاق بشأن ترسيم حدودهما البرية، بالنظر إلى أهمية تلك المسألة بالنسبة لأمن البلدين. واستعداد الطرفين لإقامة علاقات حسن جوار يجعلنا نأمل أن يتوصلا سريعاً إلى

من الواضح في هذا الأمر أن بناء إمكانات الحكم في تيمور الشرقية دون تعقيدات ضروري لتخفيض قوام بعثة الدعم بصورة سلسلة. ونحن نرحب بتقوية المؤسسات العامة الرئيسية، وخاصة عن طريق الموافقة على قانون الخدمة المدنية والقانون الأساسي لمنصب الرئيس، كما نشي على الخطوات الإيجابية التي اتخذت استعداداً لإجراء الانتخابات فيما بعد هذا العام، بما في ذلك إنشاء هيئة الانتخابات الوطنية، ووضع الصورة النهائية للإطار القانوني الذي تتم الانتخابات بموجب.

ومن الجوانب التي ترغب المملكة المتحدة بوجه خاص أن ترى المزيد من التقدم فيها هي إنشاء أطر قانونية ومؤسسية ضرورية مثل قانون الدفاع، وتشريعات السجون، وإيضاح أدوار ومسؤوليات الشرطة والقوات المسلحة التيمورية وتحسين إدارة العدالة.

وأخيراً، نرحب باستمرار التعاون البناء بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي. ونأمل أن ييسر ذلك التوصل إلى تسوية مبكرة للمسائل المعلقة، بما في ذلك التوصل إلى اتفاق بشأن الحدود البرية وتقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ إلى العدالة. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، من الأهمية بمكان أن تستمر وحدة الجرائم الخطيرة في العمل.

السيد با علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب للوفد الروسي عن خالص التعازي والتعاطف إثر الهجوم الإرهابي المروّع الذي أودى بحياة السيد أحمد قديروف، رئيس جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي، وآخرين.

كما أود أن أشكر السفير كماليش شارما على الإحاطة الإعلامية الممتازة التي وافانا بها عن الحالة في تيمور - ليشتي، وأهنته على العمل الذي قام به مع فريقه في

وأخيراً، نؤيد توصيات الأمين العام فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لفترة توطيد مدتها عام واحد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أحاطب الوفد الروسي معرباً عن الإدانة للهجوم الإرهابي الذي وقع في جروزني، وعن تعاطفنا وتعازينا لحكومة الاتحاد الروسي وللضحايا والأسر المنكوبة.

ووفدي يعرب عن الامتنان للإحاطة الإعلامية الوافية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، السفير كماليش شارما، ولتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل بشأن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2004/333). وفي هذا الصدد، أود أيضاً أن أرحب بحضور الوزيرة الأقدم آنا بيسوا بينتو، إذ تشارك في جلسة المجلس هذه. وأود أيضاً أن أشير إلى أن ألمانيا تؤيد البيان الذي سيدي به سفير أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من هذه المناقشة.

وألمانيا ترحب بالتقدم الهائل الذي أحرزه شعب وحكومة تيمور - ليشتي وكذلك بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. والممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، يستحق الشاء على وجه الخصوص. ونرحب أيضاً بالاتصالات الممتازة والنوايا الحسنة التي تتصف بها العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ويمكن أن توصف تيمور - ليشتي عن حق بأنها قصة نجاح ونموذج حقيقي لبناء الأمم. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، تحقق تقدم كبير وبشكل مستمر في كل المجالات ذات الصلة.

ورغم أن الحالة الأمنية اتسمت بالهدوء والسلام بشكل عام، لا تزال هناك بعض الثغرات. فوحدة الشرطة التيمورية - الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي - لا تزال تعاني

تسوية المسائل المعلقة، لأننا نعتقد أن تحسن العلاقات الثنائية سيسهم إسهاماً كبيراً في توطيد الاستقرار والأمن في تيمور - ليشتي.

ومن نفس المنطلق، نأمل أن المفاوضات بين تيمور - ليشتي وأستراليا بشأن مسألة الحدود البحرية ستضمي قديماً وأن يتم التوصل إلى اتفاق عما قريب، بالنظر إلى أهمية تلك المسألة فيما يتعلق باستغلال الموارد المعدنية في بحر تيمور، وهو أمر لا شك أنه سيفيد اقتصاد جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية.

وكما يرد في تقرير الأمين العام (S/2004/333)، ثمة تأخير فيما يتعلق بإقامة العدل وتدريب الشرطة. وإن كانت المسؤولية عن الشرطة ينبغي أن تنقل إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي في ١٩ أيار/مايو - وهو ما نرحب به - فإننا نعتبر استمرار الدعم المقدم لتدريب الشرطة الوطنية ضرورياً، خاصة وأن إنشاء الإدارة العامة وتعزيز قدرات الأمن الداخلي والخارجي عنصران أساسيان لبقاء تيمور - ليشتي واستقرارها السياسي. وقد أدى عمل بعثة الأمم المتحدة في مجال تدريب الشرطة التيمورية إلى نتائج إيجابية للغاية؛ لذا، نعتقد أنه ينبغي أن يستمر خلال مرحلة التوطيد.

والحفاظة على الأمن الخارجي تحتاج أيضاً إلى وجود بعثة الأمم المتحدة لمتابعة تطورات الوضع الأمني وتقديم الدعم لأنشطة الترسيم. وتوصيات الأمين العام في هذا المجال تبدو لنا مسؤولة وتستحق الدعم.

وتيمور - ليشتي ستظل بحاجة إلى الدعم المالي من المجتمع الدولي لبعض الوقت. ولا بد أن يستمر الدعم المقدم من صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، ومن المؤسسات المالية الدولية والمانحين المتعددي الأطراف والثنائيين، كما ينبغي أن يكون ذلك الدعم سخياً حتى يتمكن ذلك البلد من تحقيق الأهداف المتوخاة في خطته للتنمية الوطنية.

تقديم الدعم للإدارة العامة والنظام القضائي، ولتطبيق العدالة في مجال الجرائم الجسيمة؛ وثانياً، تقديم الدعم لتطوير عملية إنفاذ القانون.

ونؤيد توصية الأمين العام باستمرار هذه البعثة. ومن شأن التكوين المتوخى من ٥٨ مستشاراً مدنياً أن يساعد تيمور - ليشتي على عبور عتبة الاكتفاء الذاتي الحرجة من حيث تنمية المهارات والقدرات الرئيسية مع المساعدة على كفاءة الاضطلاع بالمهام الأساسية.

وقد أفسحت أنشطة المجتمع الدولي لحفظ السلام في تيمور - ليشتي المجال لإحراز التقدم. والمنجزات غير العادية التي تم تحقيقها جديدة بأن يعزز بها الشعب التيموري والمجتمع الدولي. وندعو حكومتَي تيمور - ليشتي وإندونيسيا إلى اغتنام الفرصة السانحة لتسوية المسائل المتعلقة قبل اختتام البعثة لأعمالها بصورة نهائية. ونؤيد ونوصي بقوة بتقديم البعثة مساعدتها في هذا المسعى لدى طلب كلا الطرفين ذلك.

وثمة مبرر جيد للاعتقاد بأن بذل مزيد من الجهود المشتركة سيمكّن الشعب التيموري من بلوغ الهدف الذي يسعى بإصرار من أجل تحقيقه، والمتمثل في إقامة دولة تتمتع حقاً بالاكتفاء الذاتي. وينبغي أن يبقى المجتمع الدولي على التزامه بتحقيق ذلك الهدف.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): نود أن نعرب عن إدانتنا بأشد لهجة للهجوم الإرهابي الذي وقع يوم ٩ أيار/مايو في غروزني، بالشيشان، في الاتحاد الروسي. كما نعرب عن تعازينا لأسر الضحايا وعن تعاطفنا مع الجرحى.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. وأود كذلك

عدداً من نقاط الضعف المؤسسي. والتقارير المتعلقة بوجود مجموعات مسلحة لا تزال مصدر قلق مستمر. وللأسف، علينا أن نعترف بأن تطوير القدرات الأمنية المحلية التيمورية لا يزال في مرحلة مبكرة. وعلينا أن نعترف أيضاً بالقلق الذي تشعر به الحكومة التيمورية من أن يؤدي الانسحاب المبكر للتواجد الأمني الدولي إلى تدهور الوضع. ومن الأهمية بمكان، خلال مرحلة التوطيد، أن تُبقي بعثة الأمم المتحدة على بعض العناصر ذات الصلة بالأمن لدعم قدرة تيمور - ليشتي على المحافظة على الأمن والاستقرار. ويجب أن نتأكد من أن التقدم المحرز حتى الآن لن يتبدد. ولذا، فإن ألمانيا تؤيد توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية البعثة، بما في ذلك عنصرها العسكري.

إن تطور العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا ما زال يستفيد من الالتزام بالتعاون على أعلى المستويات السياسية. لكن، وكما يشير تقرير الأمين العام، لا تزال هناك بعض المشاكل. ولذلك، ندعو الطرفين إلى الانتهاء من وضع الاتفاق المتعلق بالحدود، وإلى إبرام الترتيبات بشأن إدارة الحدود - بما في ذلك في مجالات التعاون والأمن وتنظيم النشاط الاقتصادي - وتسوية المسائل المتعلقة الأخرى، مثل تقديم المسؤولين عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في عام ١٩٩٩ إلى العدالة وعودة اللاجئين. وبالرغم مما بُذل من جهود كبيرة، لا تزال هناك ٣٠٠ حالة تستدعي الاهتمام لم تتم تسويتها لأطفال تيموريين جرى الفصل بينهم وبين أسرهم في عام ١٩٩٩. وسيكون إحراز تقدم في تلك المجالات ذا أهمية حيوية لأمن تيمور - ليشتي على الصعيدين الداخلي والخارجي.

وتمثل المصالحة الوطنية عاملاً أساسياً من عوامل النجاح في بناء الدولة. لذلك فإننا نثني على الأعمال التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أيضاً فيما يتعلق بالجالين الآخرين في ولايتها، وهما: أولاً،

بتمديد البعثة وتعديل حجمها وولايتها على نحو مناسب. ونرجو أن يعتمد مجلس الأمن مشروع القرار ذا الصلة بأسرع ما يمكن.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة بكل أنواعها لتنمية تيمور - ليشتي. وستدعم الصين إعادة البناء الاقتصادي لتيمور - ليشتي وتشارك فيها، كدأها على الدوام. ولدينا ثقة في أن شعب تيمور - ليشتي سيحقق مزيدا من الإنجازات في بناء دولته في المستقبل.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أود بادئ ذي بدء أن أشارك في الإعراب عن التعازي إزاء الهجوم الإرهابي الذي وقع في غروزني وأودى بحياة الرئيس أحمد قديروف وعدد من الضحايا. ونعرب عن استعدادنا للاشتراك في إعداد بيان رئاسي يدلي به المجلس.

ونعرب عن ترحيبنا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام عن تيمور - ليشتي، السيد كماليش شارما، وبالعامل الرائع الذي أنجزه هو وفريقه. كما نرحب بيننا بحضور الوزيرة الأقدم والعضو في مجلس الوزراء، السيدة آنا بيسوا بينتو.

تعلن شيلي تأييدها لاقتراح الأمين العام بتمديد بعثة الأمم المتحدة الحالية لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة ١٢ شهرا إضافية في مرحلة لترسيخ الأوضاع، ونرى أن الولاية المقترحة لها ملائمة.

وفيما يتعلق بأول العناصر الواردة في التقرير، نوافق تماما على أن تقديم المساعدة في مجالي النظام القضائي والهياكل الإدارية ضروري للقدرة على الاستمرار والتمتع بالاستقرار السياسي. ويساورنا القلق من حالات التأخير الطويلة في مجال إقامة العدل وأوجه القصور التي برزت في مجال حقوق الإنسان وما يتعلق بها من إجراءات، ونوافق على ضرورة تعزيز القدرة في هذا المجال.

أن أعرب عن ترحيبي بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السيد شارما.

بعد أيام قلائل سيحتفل سكان تيمور - ليشتي بمرور عامين على استقلالهم. ومن دواعي سرورنا أن نراهم يحرزون، بدعم من المجتمع الدولي، تقدما كبيرا في جميع المجالات في عملية بناء الدولة من خلال إبداعهم واجتهادهم الذاتي. فما برحت حكومة تيمور - ليشتي تفني على نحو فعال بمهامها الإدارية على الصعيد الوطني، وقد قطعت التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتيمور - ليشتي خطوة أولى تبعث على الاطمئنان. وعلاقتها بجيرانها تواصل التحسن والتطور. فلشعب تيمور - ليشتي أن يفخر حقا بإنجازاته البارزة.

وفي هذه المرحلة تعد حكومة تيمور - ليشتي العدة بنشاط لإجراء الانتخابات المحلية في أرجاء البلد كافة، وستواصل تحسين الخدمة المدنية ونظامي القضاء وإنفاذ القانون فيها. ونرى أن هذه التدابير ستترك تأثيرا إيجابيا على تنمية تيمور - ليشتي في المستقبل.

و تيمور - ليشتي بوصفها دولة وليدة، لا تزال تواجه عددا كبيرا من التحديات في تحقيق الاستقرار الوطني وفي تنميتها الاقتصادية والاجتماعية. ويلزم مواصلة تعزيز مهام الحكومة في تيمور - ليشتي. إذ تعوق المصاعب المالية بناء الهياكل الأساسية والاضطلاع بالأعمال التحضيرية للانتخابات فيها. ولا تزال القدرة الإدارية والقضائية ضعيفة في المناطق خارج ديلي. ولتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المستدامة بشكل كامل، يلزم لحكومة تيمور - ليشتي وشعبها بذل جهود أكبر مما تم بذله، ولا غنى عن مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه في هذا الصدد.

ونعرب عن تقديرنا للدور النشط الذي تؤديه البعثة في تنمية وبناء تيمور - ليشتي. ونؤيد توصية الأمين العام

ونعرب أيضا عن تقديرنا لما تقوم به الأطراف الفاعلة والجهات المانحة الأخرى في أوساط المجتمع الدولي من عمل وما تبذله من جهود بارزة في تعاونها مع هذا البلد الفتى.

وفي مجال حقوق الإنسان نرحب بالمساعدة التي توفرها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية سعيا للاستيضاح عن الجرائم المقترفة في عام ١٩٩٩. وأدركنا الحاجة إلى أن نواصل بحسم دعم تلك العملية مدة سنة أخرى. وفي هذا الصدد، نرحب ترحيبا خاصا بالعمل الذي قامت به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. وننتظر باهتمام التقرير النهائي والتوصيات بشأن نشاطات إضافية ستشعر في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

أخيرا، نؤكد مجددا على ضرورة تمديد ولاية البعثة مدة سنة، بملاك أقل وبولاية معدلة. ونأمل أن يتوصل أعضاء المجلس إلى اتفاق في ذلك الصدد يعكس رؤيا عامة لدعم تنمية تيمور - ليشتي واستقرارها.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): نود أن نعرب عن تعازينا وأفكارنا وصلواتنا لضحايا العمل الإرهابي في غروزني الذي أدى إلى قتل الرئيس قديروف وغيره. ونتطلع إلى العمل على إصدار بيان بشأن ذلك.

أود أن أرحب بالوزيرة الأقدم لتيمور - ليشتي آنا بيسوا في نيويورك. ونود أيضا أن نشكر السفير شارما على عرضه اليوم وعلى عمله البارز بوصفه الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. إن جهوده التي لا تكل للنهوض بالتنمية السياسية والاقتصادية في تيمور الشرقية سيكون لها أثر دائم في ذلك البلد الجديد.

أما عن الجانب الثاني، وهو تعزيز إنفاذ القانون في البلد، لا سيما تدريب الشرطة، فنعرب عن موافقتنا على أنه يلزم للبعثة والمجتمع الدولي مواصلة الإسهام في عملية تدريب شرطة تيمور - ليشتي الوطنية ودعمها. ونرحب بصفة خاصة بأن ٣٠٢١ فردا يعملون بالفعل في جميع مناطق البلد. ونؤكد مجددا أنه لا غنى عن المهمة التي تقوم بها وحدة التدخل السريع ونرحب بأن مستوى ملائمة من القدرة قد تم بلوغه. كما نرى من الأمور الحاسمة مواصلة تقديم التدريب لوحدة دوريات الحدود. وبالرغم من التقدم المحرز، نرى أنه يجب على الشرطة الوطنية أن تواصل تدريباتها.

أما فيما يتعلق بالعنصر الثالث، وهو صون الأمن، فنتفق على أنه عنصر أساسي لتحقيق الاستقرار في تيمور - ليشتي. ومع أن من الصحيح لحسن الحظ أن الحالة في البلد ما برحت هادئة، يلزم أن نأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل وألا نتجاهل مصادر الاضطراب المحتملة. لذا نرى أن اقتراح الأمين العام مناسب ومعقول.

والتنمية الاقتصادية المستدامة من العناصر الضرورية الأخرى لإحراز التقدم والاستقرار الحقيقي في تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد نأمل أن يتم إحراز قدر أكبر من التقدم في استغلال موارد البلد المعدنية. ونود أيضا أن نسلط الضوء على البرامج التي يمولها البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي في إنشاء محطات الطاقة بالريف، وبناء المدارس، وتحسين الطرق، وإصلاح الأسواق، وتوفير المراكز الصحية.

ومن دواعي سرورنا التعاون الممتاز والاتفاقات السياسية بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ونرجو أن تتوصلا سريعا إلى اتفاق بشأن الحدود البرية، فضلا عن حل لمشكلة اللاجئين، ولا سيما فيما يتعلق بالمسؤولين عن ارتكاب جرائم جسيمة حتى يتسنى تقديمهم للمحاكمة.

من تحقيق ذلك الهدف. ونتطلع إلى سماع تقارير تستكمل المعلومات عن تطوير شرطة تيمور - ليشتي وقواتها الدفاعية، ونطلب أن يبلغنا الممثل الخاص للأمين العام بأي إجراءات حكومية تشريعية وتنظيمية جديدة في تحديد دور ومسؤولية كل من القوات الأمنية التيمورية.

ونشني على الجهات المانحة على المستوى الثنائي التي توفر مساعدة كبيرة لتيمور - ليشتي على شكل تدريب الشرطة. وبعد أن تنتهي ولاية بعثة الدعم في أيار/مايو ٢٠٠٥ نأمل أن تواصل هذه الجهات المانحة وغيرها تقديم أي تدريب ومساعدة قد يكونان لازمين.

ونشني على عمل وحدة الجرائم الخطيرة، ونؤكد على الفائدة من دورها في معالجة قضية المساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والفظائع المرتكبة في تيمور الشرقية في عام ١٩٩٩. ونعتقد، شأنًا عناصر أخرى من بعثة الدعم، أن وحدة الجرائم الخطيرة ينبغي أن تقيد تقييدا شديدا باستراتيجية الإكمال التي تبنتها، مُنهيّة التحقيقات في وقت لا يتجاوز تشرين الثاني/نوفمبر حتى تستطيع أن تختتم المحاكمات التي تقوم بها في وقت لا يتجاوز أيار/مايو ٢٠٠٥. وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن وحدة الجرائم الخطيرة ينبغي أن تستخدم الموارد حتى تستكمل المحاكمة والاستئناف في الوقت المحدد. ونحث جميع البلدان على التعاون التام مع وحدة الجرائم الخطيرة. ولإقامة العدالة بالنسبة إلى جميع ضحايا إساءة التعامل مع حقوق الإنسان ينبغي للمجتمع الدولي والأمم المتحدة أن ينظرا في إنشاء لجنة دولية معنية بالحقيقة بوصفها وسيلة لتحقيق المساءلة وفي نهاية المطاف المصالحة في تيمور - ليشتي عن طريق حسم الحالات المطروحة.

وكما بيّنا في شباط/فبراير، نتفق مع الأمين العام على أن ولاية البعثة ينبغي أن تمتد لتوطيد المكاسب التي حققت خلال السنتين الماضيتين من إنشاء البعثة، ونشكر الأمين العام على تغييره لمكونات البعثة الممددة الولاية. وعلى الرغم من أننا ندرك أن تمديد الولاية في الوقت الحاضر سيزيد الاستقرار في تيمور - ليشتي، نعتقد أنه ينبغي أن تنتهي بعثة حفظ السلام في تاريخ لا يتعدى أيار/مايو ٢٠٠٥. وفي ذلك الوقت ينبغي للحكومة أن تحمل كامل مسؤوليتها عن أمنها بينما تواصل تلقي الدعم من مكان آخر في منظومة الأمم المتحدة ومن أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.

إن حكومة وشعب تيمور - ليشتي حققا خطوات واسعة صوب الاكتفاء الذاتي. ومزيد من المساعدة من مجتمع المانحين الدولي ووكالات الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية، نأمل أن يستطيع سكان تيمور تعزيز القدرة الإدارية العامة وإنشاء مؤسسات أمنية وإقامة تقليد قضائي قوي يؤكد على حقوق الإنسان وحكم القانون. ونظرا للقدرة المحدودة الراهنة لإدارة تيمور - ليشتي العامة نتفق على لزوم تقديم مزيد من الدعم من بعثة تقديم الدعم في شكل مستشارين مدنيين من أجل إقامة إدارة مدنية تؤدي وظيفتها باستقلالية. ونتوقع أن تقدم أية مساعدة في هذا الصدد بعد أيار/مايو ٢٠٠٥ عن طريق دعم المانحين الطبيعي على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف.

ومما بعث على تشجيعنا أن عرفنا أنه منذ نشر تقرير الأمين العام الأخير (S/2004/333)، عملت حكومة تيمور - ليشتي لوضع قانون متكامل ومدونة تأديبية للشرطة التيمورية وقانون متكامل لقوات الأمن التيمورية. وكما بيّنا في شباط/فبراير، ينبغي للحكومة تيمور - ليشتي أن تقوم بدورها لدعم احترام سيادة القانون، مما يقرب الحكومة

والقضاء في تيمور - ليشتي؛ ودعم تطوير إنفاذ القانون؛ ودعم أمن واستقرار تيمور - ليشتي.

وبلدي، بوصفه مساهما في بعثة الدعم، على استعداد لتقديم الدعم في المجالات التي حددت بأنها تتطلب دعم البعثة في مرحلة التوطيد.

لقد أثبتت سلطات تيمور - ليشتي دوما عزمها والتيموريون على بذل قصارى الجهد للاضطلاع بمسؤولياتهم في بناء الدولة على الرغم من القدرات المحدودة جدا. وفي هذا الصدد يشاطر وفد بلدي إعجاب المجتمع الدولي بالتزام التيموريين هذا. وهكذا، لدى وفد بلدي ثقة تامة بأن يسهم تمديد ولاية بعثة الدعم بموجب خطة الأمين العام المقترحة إسهاما كبيرا في جعل تيمور - ليشتي أقرب إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي ويضمن السلم والاستقرار المستدامين في تيمور - ليشتي. بيد أن تفاؤل وفد بلدي ينال منه أيضا التقييم الواقعي بأنه حتى بعد تمديد ولاية بعثة الدعم مدة مرحلة التوطيد التي تدوم سنة، ستبقى مجالات كثيرة في حاجة إلى مزيد من الدعم والمساعدة.

لذلك، يقدر وفد بلدي تقديرا خاصا المكون المستقبلي من التقرير عن المتطلبات المتبقية بعد أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد يكون من حسن التوقيت أن نعي في هذه المرحلة أن السلام في تيمور الشرقية، شأنها شأن أي بلد آخر، يقوم على التنمية الاجتماعية والاقتصادية العادلة. ويشير التقرير إلى الدخل المالي المحدود والفقر الواسع الانتشار في تيمور - ليشتي، مما لا يزال يشكل قيودا ثقيلة على تنمية تيمور - ليشتي الاجتماعية والاقتصادية. وبينما قد يوفر المؤتمر القريب للشركاء في التنمية في ديلي بتاريخ ١٩ أيار/مايو بعض المساعدة من الجهات المانحة، ينبغي متابعة تنمية تيمور - ليشتي عن طريق توليد دخول مالية أكبر من مواردها الطبيعية وصناعاتها.

ونتطلع إلى العمل مع زملائنا في المجلس على صياغة مشروع قرار بتمديد ولاية بعثة الدعم. ونأمل أن يكون من الممكن تمديد الولاية في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): انضم صوتنا إلى أصوات الزملاء في الإعراب عن تعازينا ومواساتنا للحكومة الروسية ولضحايا أعمال الإرهاب الكريهة في غروزي.

ونشكر السيد كماليش شارما على إحاطته الإعلامية الشاملة.

هذه فترة حرجة بالنسبة إلى تيمور - ليشتي. لقد حقق الشعب قدرا كبيرا من المنجزات في بناء دولته بمساعدة المجتمع الدولي. بيد أن قدرا كبيرا لا يزال دون تحقيق. وعلى أية حال فإن بناء الدول يتطلب الوقت وبذل الجهود والالتزام حتى تؤتي العملية أكلها. إن ما يشغل بالنا الآن هو أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تنتهي في ٢٠ أيار/مايو.

ولدى تحديد الولاية الجديدة لبعثة الدعم يعرض تقرير الأمين العام الحالي (S/2004/333) عوامل هامة لننظر فيها. ففي التقرير توصف حالة السلم والأمن في تيمور - ليشتي بأنها هادئة وخالية من الاضطراب عموما خلال الفترة. غير أن اقتراح إقامة مكون عسكري تم تبريره بالاستجابة إلى حالات استثنائية تتجاوز قدرة وكالات الأمن في تيمور - ليشتي على الاضطلاع بإجراءات وقائية من أجل تشجيع النظام العام والمساعدة في توفير الأمن لمباي الأمم المتحدة وأفرادها هناك. وعلى أساس هذه التبريرات يؤيد وفد بلدي تمام التأييد توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الدعم كمرحلة توطيد لمدة سنة أخرى.

وتوافق الفلبين على العناصر الرئيسية الثلاثة لدور بعثة الدعم خلال مرحلة التوطيد تلك: دعم الإدارة العامة

الاعتداء الإرهابي الذي جرى القيام به في غروزني بتاريخ ٩ أيار/مايو. ونعرب عن تعاطفنا للأسر المكلومة.

ونود أيضا أن نرحب هنا بوزيرة الدولة في تيمور - ليشتي، السيدة آنا بيسوا بنتو.

وعلى غرار المتكلمين السابقين، نشكر الأمين العام على تقريره الأخير بشأن الحالة في تيمور - ليشتي (S/2004/333). ونشكر أيضا ممثله الخاص، السيد كماليش شارما، على إحاطته الإعلامية الممتازة وعرضه الشخصي. وبعد أن استمعنا إلى السيد كماليش شارما، وقرأنا التقرير، نرحب فعلا بالتقدم الذي تقوم بإحرازه حكومة تيمور - ليشتي وشعبها في إرساء مؤسسات ديمقراطية وبناء هيكل دولة صالحة للبقاء. ونرحب بإقرار البرلمان الوطني للقانون الأساسي المتعلق بمنصب الرئاسة، الذي يفتح الطريق أمام إقامة هيئتين دستوريتين جديدتين - المجلس الأعلى للدفاع والأمن ومجلس الدولة.

إن التقدم الذي أحرزته مؤخرا الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي ييشر بنقل سلطة الشرطة إلى الحكومة التيمورية مستقبلا، بالرغم من نقص القدرة والموارد المتاحة. ومن المهم أن تعتمد الصكوك المنظمة للشرطة قريبا حتى تقام مؤسسة جمهورية تكفل حكم القانون والحرية لكل المواطنين. ويجب إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية إلى تجنب الاستخدام المفرط للقوة وكفالة احترام أكبر لحقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، نرحب بتحسين الحالة الأمنية، وأيضا بالعمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في مجال نقل الاختصاصات. ونؤيد تماما تعديل تشكيل البعثة بغية التصدي للمشكلات المحددة في ذلك الصدد. ونعتقد أن ذلك سيمكن تيمور - ليشتي من أن

إن جميع الجهود التي بذلتها بعثة الدعم والمجتمع الدولي وجميع المكاسب التي حققها في إنهاء الصراع وفي بناء الدولة في تيمور - ليشتي ستكون عبثا إذا لم يكن من الممكن في نهاية المطاف ضمان وإدامة الاكتفاء الذاتي لتيمور - ليشتي. إن البلدان المجاورة المتاخمة لتيمور - ليشتي والبلدان الواقعة في منطقتها، بما في ذلك الفلبين، ينبغي أن تكون على استعداد لأن تقطع مشوارا أطول في توفير الدعم المناسب لتيمور - ليشتي ليس من أجل المحافظة على عائدات السلام في تيمور - ليشتي فحسب ولكن أيضا من أجل زيادتها.

ودور شركاء تيمور - ليشتي الأساسي في تنمية البلد لأجل طويل واستقرار المنطقة بأسرها دور حاسم. وعندما ننظر في الحالة هناك، لعل من المهم أن نلاحظ أن بعض الدروس المستفادة قد طبقت ويمكن أن تطبق على عمليات أخرى للأمم المتحدة. ولقد كان انخراط الأمم المتحدة وانخراط القيادة الإقليمية هناك ناحيتين لأهمهما حظيا بتأييد داخلي واسع المدى. وكانت جهود الأمم المتحدة مركزة على الحصول على تعاون إندونيسيا، وجرى التأكيد على استنباط الحقائق على أرض الواقع وإبرازها.

إن تجربة تيمور - ليشتي من أحسن أمثلة العمل المتكامل بين المجلس، والأمن العام والعناصر الفاعلة الإقليمية بقيادة رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، وأستراليا واليابان والمجتمع الدولي في مجموعه. ونحن ننوه بدور السفير شارما في ذلك الصدد. وبينما يتراجع انخراط مجلس الأمن، سيكون من الضروري لسائر منظومة الأمم المتحدة أن تتصدى لتحدي كفالة الانتعاش الناجح في فترة ما بعد انتهاء الصراع في تيمور - ليشتي.

السيد آدشي (بنن) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن التعازي لحكومة الاتحاد الروسي. ونحن ندين

توصيات الأمين العام بتمديد ولاية البعثة لمدة عام واحد. ولذلك، نتطلع بأمل كبير إلى المؤتمر القادم لشركاء تيمور - ليشتي الإنمائيين، المقرر عقده في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٤. ونحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي سيستنهز تلك الفرصة ليزيد دعمه للشعب التيموري، الذي يلتزم التزاماً صارماً بالنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية):
لا يسعني أن أبدأ دون الإعراب عن الغضب والإدانة القوية للاعتداء الإرهابي في غروزني، الاتحاد الروسي. وتعرب رومانيا عن تعاطفها وتعازيها للضحايا وللأسر المكلومة ولحكومة الاتحاد الروسي.

فيما يتعلق بالمسألة المعروضة، أنضم إلى أعضاء المجلس الآخرين في شكر الأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية (S/2004/333)، والممثل الخاص، السيد شارما، على إحاطته الإعلامية. ويرحب وفد بلدي بمشاركة الوزيرة الأقدم لتيمور - ليشتي أنا بيسوا.

وبما أن رومانيا تؤيد البيان المقرر أن يدلي به بعد قليل الممثل الدائم لأيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، سأقتصر على الإدلاء ببضعة تعليقات موجزة.

أنتهز هذه الفرصة لأهنئ سلطات تيمور - ليشتي على جهودها الثابتة وأشجع على إحراز المزيد من الإنجازات نحو تنمية بلدها بوصفه دولة ديمقراطية مستقلة. لقد قرّب التقدم الكبير الذي تحقّق كله حتى الآن اللحظة التي ستنتقل فيها المسؤولية من الوجود الدولي إلى شعب وحكومة تيمور - ليشتي. فمجلس الأمن، والمأنخون الثنائيون والمجتمع الدولي على نطاق أوسع استثمروا طاقات وتوقعات هائلة في تيمور - ليشتي.

تتولى، في نهاية الأمر، المسؤولية الكاملة عن الأمن والاستقرار في أرجاء إقليمها الوطني.

وسيطرة حكومة تيمور - ليشتي على هذه الوظيفة السيادية ستعتمد أيضاً على الحفاظ على علاقات طيبة مع جيرانها، وهذا يعني أن تتعامل مع المسائل الهامة المتعلقة مثل إنجاز رسم الحدود، وعودة اللاجئين من الجزء الغربي لتيمور، وإقامة نقاط عبور بحرية. ولذلك، نحث تيمور - ليشتي، وإندونيسيا وأستراليا على تكثيف تعاونها لإحراز تقدم في هذه الأمور.

وفيما يتعلق بالإدارة العامة والعدالة، نرحب بالجهود الرامية إلى اعتماد قانون بشأن إنشاء مكتب للمظالم يعنى بحقوق الإنسان والعدالة. وبالنظر إلى الدور الحاسم الذي سيقوم به ذلك المكتب في مراقبة احترام حقوق الإنسان، من الضروري أن يقدم المجتمع الدولي إلى تيمور - ليشتي دعماً أكبر لإقامته. ونحن نؤكد، كما فعل الأمين العام، الحاجة إلى مواصلة بذل الجهود لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز المصالحة الوطنية.

وكما قلت في بياني بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، تيمور - ليشتي هي الآن من بين أقل البلدان نمواً. وتقييم الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلد، وهو ما يرد في تقرير الأمين العام، يبين حجم التحديات التي ينبغي التصدي لها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن مشكلات البطالة والمصاعب التي تواجه إعادة إدماج المقاتلين السابقين ذات أهمية حقيقية وتستحق اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، يجب أن تصاحب استراتيجية خروج البعثة استراتيجية لتعزيز الإدارة العامة لتيمور ليشتي وقدرتها الإنتاجية.

وفي نهاية المطاف، بوسعنا القول إن المشكلات الكثيرة الملاحظة وجودها في تيمور - ليشتي تدعو إلى تأييد

ونرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير شارما ونهنته على عمله كممثل خاص للأمين العام في تيمور الشرقية. ونرحب أيضا بحضور الوزيرة بيسو بنتو هنا في هذه الجلسة.

يؤيد وفدي تأييدا تاما البيان الذي سيدي به ممثل إيرلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود أن نضيف بعض التعليقات الموجزة الخاصة بنا.

أولا، إننا نؤيد بكل صدق توصية الأمين العام بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لفترة عام إضافي لتوطيد وزيادة التقدم الهائل الذي سجلته تيمور - ليشتي منذ أن حصلت على الاستقلال. ونؤمن بأن محتوى وأهداف البرامج الثلاثة التي اقترحتها الأمين العام ستمكن من إنجاز تلك المهام.

كما قلنا هنا في شباط/فبراير، فإن الجهود الإضافية المقترحة متواضعة نسبيا مقارنة بالإنجازات التي تحققت حتى الآن. وفي نفس الوقت، من الضروري أن نختتم بنجاح توطيد المؤسسات في تيمور - ليشتي وأن نتفادى أية انتكاسات. وتحقيقا لتلك الغاية، فإننا بحاجة إلى التعاون الكامل من المؤسسات التيمورية، تماما مثلما تعاونت هذه المؤسسات معنا حتى الآن. والأمين العام على صواب تماما عندما ذكر

”تستطيع قيادة تيمور - ليشتي إرساء دعائم تحقيق مزيد من التقدم بإشاعة ثقافة الحوار السياسي والنقاش المستندة إلى قيم حقوق الإنسان والتسامح واحترام القانون“ (S/2004/333، الفقرة ٦٩)

وكذلك بالنهوض بتشريعات رئيسية في مجالات حقوق الإنسان والإدارة العامة ومكافحة الفساد وخدمات الشرطة والدفاع.

لقد تحقق نجاح كبير حتى الآن، لكن الأمر يتطلب تقديم المزيد من المساعدة الدولية من أجل دعمه وكفالة عدم عكس مساره. وتلك الرؤية تنعكس في التوصيات التي عرضها الأمين العام في تقريره الخاص الصادر في شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/117)، وتتطور بشكل أكبر في تقريره الأخير. وتلك الرؤية تتشاطرهما رومانيا، التي تؤيد توصيات الأمين العام.

وكما يذكر التقرير، فإن الدعم الدولي الجاري لا يزال أساسيا لتمكين تيمور - ليشتي من الوصول إلى مرحلة حاسمة من الاكتفاء الذاتي. وتعتقد رومانيا أن ذلك الدعم يمكن تقديمه على أفضل وجه عن طريق وجود متعدد القطاعات للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي يتضمن عنصرا عسكريا محدودا.

وتمديد وجود البعثة لمرحلة توطيدية أخرى مدتها عام واحد، بحجم مخفض وولاية معدلة سيعزز قوة الدفع لتنمية اكتفاء ذاتي تيموري كامل، وسيؤكد على تيمور - ليشتي باعتبارها مثالا جيدا على حفظ السلام وبناء السلام الناجحين على يد الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أعرب عن ارتياح رومانيا لاستمرار تنمية التعاون بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا. ويحدونا الأمل أن تعقب الالتزام السياسي قريبا نتائج ملموسة في استكمال إبرام اتفاق بشأن خط الحدود، فضلا عن معالجة مسألة اللاجئين السابقين المتبقين في تيمور الغربية. وبالمثل، نشجع تعزيز التعاون الثنائي في تقديم المسؤولين عن ارتكاب جرائم خطيرة للعدالة.

السيدة منديس (إسبانيا) (تكلمت بالإسبانية): نود بدورنا أن نبدأ بالإعراب عن تعازينا لحكومة وشعب الاتحاد الروسي على الهجوم الإرهابي الذي وقع أمس.

عدد كبير من المجالات الجوهرية المطلوب دعم ممارسة
تيمور - ليشتي للسيادة. وبالتالي، فإننا نتفق مع توصيات
الأمين العام فيما يتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة
لتقديم الدعم في تيمور الشرقية إلى مرحلة توطيد، مع إجراء
تخفيض في حجمها وفي إطار ولاية معدلة.

وما فتئت التحسينات التي حصلت في القطاع
الأممي، وخاصة الموافقة مؤخرا على التشريعات الرئيسية
المتعلقة بقطاعي الشرطة والدفاع، تدعو إلى التشجيع.
وتفسي السلطات المحلية بالتزاماتها وإننا نتوقع أن تطور
تيمور - ليشتي المزيد من قدراتها فتحقق الاكتفاء الذاتي في
الأمم المتحدة من المجتمع الدولي. وسيرهن تمديد ولاية بعثة
الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية على أنه تدبير
هام لتحقيق هذا الهدف.

وكما بين الأمين العام، ما زال الدخل المحدود والفقر
الواسع الانتشار في البلد يشكلان قيودا شاقة على جهود
التعمير والتنمية. ولم يتحقق التدفق المتوقع للعائدات
من استغلال النفط والغاز في بحر تيمور. وإحراز تقدم في
هذا المجال أمر جوهري لتوفير مصدر دخل مستدام لشعب
تيمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، نرحب بعقد مؤتمر
للشركاء في مجال التنمية في ديلي في ١٩ أيار/مايو
ونتفق مع تقييم الأمين العام بأن إبرام اتفاق بين أستراليا
وتيمور - ليشتي بشأن استغلال الموارد المعدنية في بحر
تيمور، بطريقة متبادلة المنفعة، من شأنه أن يمثل إسهاما
أساسيا في ذلك الجهد.

وترحب البرازيل أيضا بتحسين العلاقات بين
حكومي تيمور - ليشتي وإندونيسيا. وما فتئت البرازيل
تدعم جاكوتا وديلي بشكل نشط في جهودهما للبناء على
إنجازهما الأخيرة ولتعزيز مجالات جديدة للتعاون. وبينما
نتفهم بشكل كامل شواغل وقيود جميع الأطراف، فإننا

إننا نرحب بالتعاون الممتاز الذي أبدته حكومتا
تيمور - ليشتي وإندونيسيا ونأمل أن يؤدي هذا التعاون أكله
في تسوية المسألتين الرئيسيتين: ألا وهما ترسيم حدودهما
البرية ووجود آلاف اللاجئين في تيمور الغربية.

في الختام، يمكن للأمم المتحدة أن تعزز بالنجاح الذي
أحرزه شعب تيمور - ليشتي بمساعدة المجتمع الدولي.
وإسبانيا على استعداد لمواصلة الإسهام في توطيد الاكتفاء
الذاتي والتنمية الكاملة في تيمور - ليشتي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أود
أن أعلن مشاركة وفد البرازيل في التعازي التي أعرب عنها
المتكلمون السابقون للاتحاد الروسي ولأسر الضحايا حيال
العمل الإرهابي البشع والجبان الذي أدى إلى مقتل الرئيس
أحمد قديروف وغيره من الأشخاص في غروزني، الشيشان،
أمس.

وأود أن أعرب عن تقديري لكم، سيدي، على عقد
هذه الجلسة وللسفير كماليش شارما على عرضه تقرير
الأمين العام. ويمكن أن تعزى التطورات الإيجابية التي تجري
في تيمور - ليشتي بقدر كبير لقيادة السفير شارما القادرة
والتطلعية، فضلا عن العمل الذي تضطلع به بعثة الأمم
المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية في البلد. وأود أن
أشارككم، سيدي، وأن أشارك المتكلمين الآخرين في
الإعجاب عن الشكر للسفير شارما على عمله القيم للغاية
بوصفه ممثلا خاصا للأمين العام في تيمور الشرقية. نتمنى له
كل النجاح.

وأود أيضا أن أرحب بحضور الوزيرة الأقدم في
تيمور - ليشتي، أنا بيسو بنتو، هذه الجلسة.

التقدم المحرز حتى الآن في تيمور - ليشتي يجب
توطيده بتحويلها إلى بلد مستقر يعيش في ظروف سياسية
 واجتماعية واقتصادية محسنة. وما زال تعاوننا الثابت في

وأود أن أشكر السفير كماليش شارما على عرضه تقرير الأمين العام وعلى تزويدنا بآخر المعلومات عن الحالة في تيمور - ليشتي. لقد قدمت باكستان الدعم الكامل لنجاح الدولة الجديدة في تيمور - ليشتي - دولة نشأت بممارسة نموذجية للحق في تقرير المصير، وهو مبدأ من مبادئ الميثاق تلتزم به باكستان التزاما عميقا.

وأحرزت تيمور - ليشتي منذ استقلالها منذ عامين تقدما ملحوظا. ويعود الفضل في هذا التقدم أولا وقبل كل شيء إلى شعب وحكومة تيمور - ليشتي. وإننا نقدر بوجه خاص الجهود الشجاعة التي بذلتها القيادة التيمورية من أجل تشجيع المصالحة الوطنية. ونأمل بأن تواصل السعي من أجل شفاء جروح الماضي العميقة، الداخلية منها والخارجية على حد سواء، وبناء الأسس اللازمة للسلام والتقدم المستدامين.

وتعرب باكستان عن تأييدها للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية من أجل توطيد السلام ومساعدة جهود التنمية الدولية في تيمور - ليشتي. ونؤيد تمديد ولايتها لسنة أخرى، على النحو الذي أوصى به الأمين العام. ونعتقد بأن هذا التمديد ضروري لتمكين البعثة من الوفاء بولايتها. كما نخطط علما بتوصيات التقرير المتعلقة بالتكوين الجديد لهيكل القوات المخفض للبعثة الذي يتضمن الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة.

وتشمل المهام المعلقة للبعثة تقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي في المجالات الرئيسية التالية: الإدارة العامة والقضاء؛ وتطوير إنفاذ القوانين وصون الأمن والاستقرار.

ويجب أن نضع في اعتبارنا الملاحظة التالية الواردة في تقرير الأمين العام ومفادها:

”أن تقديم الدعم عن طريق حفظ السلام يمكن به تلبية متطلبات البلد الأكثر إلحاحا فحسب.

نؤمن بأن هناك ما يكفي من الأرضية المشتركة للوفاء بمتطلبات تحقيق العدالة والاستقرار والسلام.

إن تحقيق الاستقرار وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية في تيمور - ليشتي أمران صالحيان للغاية لا للمنطقة فحسب، بل أيضا لجميع أعضاء مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية. وبالنسبة عن هذه البلدان، نود أن نغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن تقديرنا لكل المساعدة الدولية التي قدمت بالفعل للبلد. ونتوقع من المجتمع الدولي أن يستمر، من خلال الأمم المتحدة ووكالاتها، فضلا عن المستوى الثنائي، في تقديم الدعم لمواطني تيمور الشرقية. ويمكن للقرار الذي سيتخذه هذا المجلس فيما يتعلق بتمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية أن يبرز هذا الاستعداد.

لا أحد يريد وجود بعثة دائمة في تيمور - ليشتي. وقد قدم الأمين العام استراتيجية خروج واضحة في تقريره، مع مراعاة الحاجة إلى بناء القدرات وأهمية عدم تعريض التقدم المحرز حتى الآن للخطر. كما أن مما يحقق أفضل مصالح المجتمع الدولي أن تبقى تيمور - ليشتي مثالا على إنجازات الأمم المتحدة.

أخيرا، أود أن أبلغ المجلس بأن أنغولا والبرازيل ستعلمان مشروع قرار يتعلق بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لنظر أعضاء المجلس. ويحدونا الأمل أن يتمكن المجلس من اعتماد مشروع القرار بنهاية هذا الأسبوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سأدلي الآن بكلمة بصفتي ممثل باكستان.

باكستان تضيف إدانتها للعمل الإرهابي الذي وقع في غروزني وتعرب عن أعظم تعازيها للاتحاد الروسي ولأسر الضحايا.

للتعاون بين قيادة وطنية ملتزمة ومجتمع دولي سخي وسريع الاستجابة.

وأستأنف الآن مهامى كرئيس للمجلس.

كنتدير آخر من تدابير الاستخدام الأمثل لوقتنا، ولكي نتيح الكلام لأكبر عدد ممكن من الوفود، فإنني لن أدعو كل متكلم على انفراد إلى شغل مقعد على طاولة المجلس وأن يستأنف شغل مقعده إلى جانب قاعة المجلس. وبينما يتكلم أحد المتكلمين، سيدعو موظف المؤتمرات المتكلم التالي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس. وأود أن أشكر غير الأعضاء في المجلس على تعاونهم وتفهمهم.

أعطي الكلمة الآن إلى السيدة أنا بيسوا، الوزيرة الأقدم والوزيرة في رئاسة مجلس الوزراء لتي مور - ليشتي.

السيدة بيسوا بنتو (تي مور - ليشتي) (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، هذه هي أول مرة أمثل فيها أمام هيئة موقرة قدمت مساهمة كبرى في حرية بلدي ورفاهه. ومن ثم، فإن كلماتي الأولى هي بالضرورة تعبير عن الامتنان لاهتمام المجلس ودعمه الذين لم يعرفوا الكلل، والذين بدوئهما كان سيتعذر تحقيق التقدم الذي أحرزناه حتى الآن.

وأنتم جميعا تعرفون جيدا وزيرنا الأقدم للخارجية والتعاون، خوسيه راموس - هورتا، الذي يبعث إليكم بأحر التحيات. وقد كان في عطلة نهاية الأسبوع هذه في دنباسار، بالي في اجتماعات مع زميله وصديقه الإندونيسي حسن ويرايودا. وقاما معا باستعراض التقدم المحرز حتى الآن في جهودنا الرامية إلى ترسيم حدودنا البرية المشتركة، فضلا عن معالجة المسائل المتبقية الأخرى.

ويسرني بوجه خاص أن أتمكن من المشاركة في هذه الجلسة للمجلس، التي ستعقد في كل من التقرير الأخير للأمين العام وفي البيان الأخير للممثل الخاص للأمين العام في

ويجب أن يكمله ويعززه دعم ثنائي ومتعدد الأطراف، إذا ما أريد حدوث تقدم حقيقي.“ (S/2004/333، الفقرة ٧٢).

ونرى أن أكثر التحديات التي تواجه تيمور - ليشتي إلحاحا لا يزال يتمثل في تعزيز الرفاه الاقتصادي. وستظل المساعدة الدولية أمرا لا غنى عنه لبلوغ هذا الهدف. كما يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل مساعدة البلد الجديد حتى بعد مغادرة البعثة. ويعتبر استمرار تقديم الدعم إلى تيمور - ليشتي أمرا حيويا في ذلك الصدد.

وتعتقد باكستان بأن تنمية العلاقات الودية الوثيقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا تتسم بأهمية قصوى وهي في صالح كلا الجارتين. ونحن على ثقة بأن كلا الجانبين سيواصل العمل معا على حل المسائل المعلقة فيما بينهما، ولا سيما الترتيبات المتعلقة بترسيم حدودهما المشتركة وإدارتها فضلا عن تعزيز الدعم والتعاون المتبادلين.

ونأمل بأن يبذل جيران تيمور - ليشتي الآخرين، بمن فيهم استراليا كل جهد من أجل حل المسائل الثنائية مع تيمور - ليشتي من أجل تمكين البلد الجديد من تحقيق إمكاناته الاقتصادية الكاملة.

وتعتبر تيمور - ليشتي على نطاق واسع من قصص النجاح بالنسبة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. بيد أن النجاح، كما ذكر السيد كماليش شارما اليوم، يعتبر حكما ارتجاعيا. وسيقاس النجاح الحقيقي للأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بالسنوات وربما بالعقود. وستظل تيمور - ليشتي تحتاج إلى دعم المجتمع الدولي في المراحل المتبقية من وجود بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وما بعدها. ويجب أن تبذل جميع الجهود لكفالة توطيد المكاسب التي تحققت بشق الأنفس وألا تذهب سدى، وأن تذكر تيمور - ليشتي في التاريخ كنموذج

مؤكدًا على ضرورة العمل المنسق من جانب كل من حكومة تيمور - ليشتي وشعبها وشركاء التنمية للبلد الذين لا يعوزهم السخاء.

بيد أن من المناسب أن نوضح أن التحقيقات التي تتناول عددا من موظفي الخدمة المدنية والشرطة إنما تعزى إلى أن المسيرات السياسية المشار إليها في تقرير الأمين العام جرت خلال يومين متتاليين، كان أحدهما يوم عمل، وجرت أثناء ساعات العمل عندما كان أفراد الشرطة يرتدون الزي الرسمي.

وأود أيضا في هذا الصدد أنؤكد أنه تم، في أعقاب إقرار قانون الخدمة المدنية الذي يتضمن مدونة قواعد السلوك وقواعد وإجراءات التأديب، إعداد الاستثمارات والأدلة وتم وضعها في صيغتها النهائية بمساعدة قيمة من مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تيسير فهم القانون ونشره. ويجري الاضطلاع ببرنامج واسع النطاق للنشر وسيشمل مختلف مؤسسات الحكومة، بما فيها وزارة إدارة الدولة، والمفتش العام، ومستشار حقوق الإنسان والمستشار الخاص بشؤون المرأة في مكتب رئيس الوزراء، وسيشمل أعضاء البرلمان والمجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالمجتمع المدني، اسمحوا لي أن أركز على تعاون الكنيسة الكاثوليكية مع الحكومة لنشر ثقافة من القيم الأخلاقية والأدبية لا تكون فيها الشفافية والخضوع للمحاسبة مجرد شعارين رائجين. إن الحكومة والكنيسة والرئاسة والبرلمان الوطني، بالوقوف في صف واحد، إنما تبني تحالفا جديدا لإحياء قيمنا ومعتقداتنا الثقافية. وقد افتتح برنامج الكنيسة يوم رسامة دون ألبرتو ركاردو أسقفًا ليدلي في ٢ أيار/ مايو ٢٠٠٤. ويرتكز البرنامج على أسس المذهب الاجتماعي للكنيسة، بهدف الحصول على مشاركة النساء، ومكافحة مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز والعنف

إطار الولاية الحالية للمجلس والتي ستفضي إلى نظر المجلس في قرار بشأن تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية بولاية معدلة.

وتعتبر قصة ارتباط الأمم المتحدة ببلدي قصة فريدة وفصلا ملهما في تاريخ شعبنا وسوف ترتبط دوما بالحصول على استقلالنا ورؤية الاعتماد على الذات وبالإنجازات الاجتماعية والاقتصادية التي نسعى إلى تحقيقها.

وأود أن أعترف بالشراكة التاريخية الفريدة التي تربط بيننا بصورة وثيقة للغاية. فبدءا من قرار اتخذته الجمعية العامة ومساهمة المبعوثين الخاصين للأمين العام، ودور الأمم المتحدة في إجراء الاستفتاء، وإقرار المجلس للقوة الدولية في تيمور الشرقية في وقت عصيب للغاية لشعبنا، والإدارة التنفيذية التي قدمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية في تعاون وثيق مع الحكومة الانتقالية لتيمور - ليشتي، وانتخابات البرلمان الوطني، وانتخاب رئيس الجمهورية، وأخيرا بعثة تقديم الدعم في مجالات محددة إلى أول حكومة لتيمور - ليشتي، كل ذلك يمثل سلسلة من الارتباط الذي لا يمكن فصله عن تحقيق تطلعات شعبنا. ومن المناسب أن نشير إلى أننا بصدد الدخول في مرحلة النهاية التدريجية لتلك العلاقة الخاصة.

من الناحية التاريخية، لم يكن هناك أي خارطة للطريق، ولكننا تمكنا معا من إعادة بناء دولة. وقد انبثقت دولة تيمور - ليشتي المستقلة والمعتمدة على نفسها من حطام الفوضى واليأس الذي لم يزل حاضرا في أذهاننا.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/333)، الذي يبرز العديد من المجالات الهامة التي تم فيها إحراز تقدم. بيد أنني لن أتطرق إلى تلك الإنجازات. ويتضمن التقرير أيضا بيانا بالعيوب ويشير إلى الطريق قدما،

على مدونة السلوك وقواعد وإجراءات الانضباط للشرطة الوطنية من قبل مجلس الوزراء ويتوقع أن يصدر رئيس الجمهورية مرسوما بها وأن تنشر في الجريدة الرسمية يوم الخميس من هذا الأسبوع. وقد سبقت الإشارة إلى أن تلك القوانين والقواعد تكتسي أهمية عظيمة للحفاظ على القانون والنظام، لأنها تنص بوضوح على أدوار الشرطة والقوات المسلحة، خاصة فيما يتعلق بالترتيبات الاحتياطية لدعم السلطة المدنية.

ونود أيضا أن نشكر السفير شارما على عرضه بنفاذ البصيرة تقرير الأمين العام (S/2004/333). لقد عملنا معه عن كثب واتفق مع ما قاله اتفاقا تاما. وكما قيل، مررنا بأوقات طيبة وأوقات لم تكن طيبة جدا. والسفير شارما يعرف جيدا الشدائد والحن التي حلت بنا وقد مد لنا يد المساعدة في مواجهتها بروح التضامن والحكمة والالتزام. ونشعر بالأسف على مغادرته تيمور - ليشتي في نهاية الولاية الحالية لبعثة الدعم. نتمنى له كل خير ونثق بأن النجاح سيحالفه في مساعيه المقبلة.

ونحن مقتنعون بأن الأمين العام سيرشح ممثلا خاصا مجربا خلفا له، مثلما فعل عندما اختار السفير شارما لمتابعة الخطى المميزة لسيرجيو فييرا دي ميلو، الذي نخلد ذكره مرة أخرى بأقوى مشاعرنا. ولما كانت هذه أول مرة أحاطب فيها مجلس الأمن، فإنني أود أن أعرب عن التقدير للمساهمة القيمة التي قدمها سيرجيو لأمتنا. وإنني أشعر بأنه كان واحدا منا.

اتفق مع القول إن الكثير ما زال ينبغي إنجازَه لإرساء أسس مجتمع قائم على احترام سيادة القانون. إن تشكيل قوة شرطة محترفة ومتجاوبة ونزيهة وخاضعة للمحاسبة عنصر هام وتطوير القضاء عنصر هام بالمثل. وإنني على يقين بأن الأعضاء، بصرف النظر عن تلك

الخلي، والأخذ بنهج مسؤول في تنظيم الأسرة يؤدي فيه التعليم والقيم الأخلاقية دورا حاسما.

وفيما يتعلق بالتوترات في مسجد ديلي، يجدر بالملاحظة أن المسجد شيدته مجتمع المسلمين التيموريين وهو ملك لهم، وأنه محتل بصورة غير قانونية منذ "أيلول/سبتمبر الأسود" عام ١٩٩٩؛ وقد ظل منذئذ مصدرا للمشاكل. واليوم يوجد ما يقرب من ٣٠٠ مهاجر غير مسجلين وغير قانونيين يعيشون في كنف المسجد. ويسرني أن أبلغ بأن التوترات خفت كثيرا، بفضل الروح المهنية لشرطتنا، بالعمل بالتكاتف مع مستشار حقوق الإنسان لدى رئيس الوزراء ومنظمة الهجرة الدولية، وبفضل تسامح حكومتها.

وجميع الأغراب غير القانونيين الذين يحتلون المسجد نصحتهم الحكومة بأن عليهم أن يمثلوا أمام دائرة الهجرة ويقدموا وثائقهم للسلطات بغية التحقق من هوياتهم. والذين يفتقرون إلى الأوراق الثبوتية يتعين عليهم أن يتصلوا بسفاراتهم. ولتيسير ذلك، مددت الحكومة الموعد النهائي. أما الذين لا يمتلكون الأوراق المطلوبة فمعرضون لخطر الطرد؛ وطلبات الحصول على تأشيرات الإقامة الدائمة سينظر فيها على أساس كل حالة على حدة ووفقا لقوانين تيمور - ليشتي. وحل هذه المسألة سيساعد المسلمين التيموريين على ممارسة حقوق الإنسان الدستورية الأساسية ومنها حرية العقيدة، التي ظلت حتى الآن معرضة للخطر من قبل المهاجرين غير القانونيين الذين يحتلون المسجد.

ويسرني أن أبلغ المجلس أيضا بأن القانون التأسيسي لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية والقانون التأسيسي للقوات المسلحة التيمورية تمت الموافقة عليهما وأصدر رئيس الجمهورية مرسوما بدخولهما حيز النفاذ. وتمت الموافقة أيضا

الفنية. إن تيمور - ليشتي ستحسن جهودها، بالتعاون مع إندونيسيا، بغية وضع اللمسات الأخيرة على الاتفاق قبل نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

المفاوضات بشأن حدودنا البحرية مع استراليا بدأت بعقد الجولة الرسمية الأولى في ديلي. إن موقف حكومتنا من هذه المسألة بسيط وواضح: إننا نستحق حدودا بحرية عادلة ومنصفة مع جارتنا أستراليا وإندونيسيا؛ وإننا نعتدي بمبادئ القانون الدولي والممارسات المتبعة.

بين تيمور - ليشتي وأستراليا، في مكان أقرب إلى شواطئنا، تكمن حقول نفط وغاز شاسعة. ومن شأن التوصل إلى حل منصف وعادل لهذه المسألة أن يعني عناية صحية وتعلما واستقلالًا اقتصاديًا أفضل لبلدنا، مع استئصال الفقر وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية. إننا نعرف أن القانون الدولي بجانبنا، ونؤمن بأن أستراليا، أحد أغنى البلدان في العالم، ستجد السبيل، كجار وكصديق، إلى احترام العدل والمبادئ الديمقراطية.

ولا بد لي من التشديد على الحاجة إلى دعم كبير متواصل من شركائنا الإنمائيين للتغلب على التحديات الصعبة التي تواجهها أمتنا الوليدة. وأي جهود تهدف إلى صلاح الحكم المتطور لا يمكن أن تنجح إن لم نحقق تقدما اقتصاديا ونظهر تحسينات ملموسة واضحة في نوعية الحياة وفي خلق فرص العمل. ويتعين على المجتمع الدولي أن يساعد على ضمان أن تكون الاستثمارات في مجال تعزيز قدرتنا على حكم أنفسنا بأنفسنا خطوة نحو ازدهار بلدنا.

وأود أن أشكر الأمين العام على توضيحه للآليات والمتطلبات المتعددة، بما في ذلك تعيين النظراء التيموريين، للتمكن من الاستفادة القصوى من الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي من خلال المجلس. ونحن نعرب عن تقديرنا لتلك المشورة، وسنواصل مساعدتنا في ذلك الصدد. ويلاحظ أنه

الأهداف، سيقدر أن عملنا في إطار زماني ضيق: كما لو جرى الضغط على زر التقدم السريع في جهاز فيديو. وإن النتائج المحرزة ينبغي النظر إليها من ذلك المنظور.

وأتفق بأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة، من خلال نشر مستشاري الشرطة الفنيين، وإعارة خدمات مدربي القضاة وبرنامج تقديم المساعدة للهيكل الإداري الأساسية ولنظام العدالة، سيستمر حتى إنجاز أهدافنا. وأولئك الشرطة، إذ يعملون بروح ودية مع نظرائهم التيموريين، وإذ يدركون الحساسيات الثقافية واحتياجات بلدنا، سيحفظون بتعاون لا ينضب بهدف بلوغ أهدافنا المشتركة.

وأشعر بالامتنان من أن المجتمع الدولي مدرك للحاجة إلى الإبقاء على مفرزة عسكرية صغيرة لتقديم المساعدة للقوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية في حالات الطوارئ، لاستعادة وإدامة السلام المهش السائد حاليا.

إن تيمور - ليشتي تتمتع بأفضل العلاقات مع جيرانها. ونقدر حسن النية تجاه تيمور الذي تجلّى في كل المستويات في إندونيسيا، وعلى وجه الخصوص في الجهود التي بذلها زعماء إندونيسيا لحسم المسائل المعلقة. ولكن ما زال هناك أفراد وجماعات لا يأبهون بمصالحنا. ونثق بأن دعم المجتمع الدولي، الموجه صوب توطيد اللاجئين، والنهوض بالمصالحة، وتشجيع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيتمخض عن نتائج ملموسة ويقلل من التهديدات. وأود أن أسجل أن الانتهاء من ترسيم الحدود البرية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي والبدء المبكر في تطبيق الاتفاقات المبرمة لتيسير الروابط عبر الحدود سيساهم مساهمة كبيرة في إكمال تلك العملية. وبالرغم مما أبداه الطرفان من إرادة سياسية وعزيمة، لم نتمكن من التوصل إلى اتفاق على التقيد بالموعد النهائي، بسبب الافتقار إلى المعرفة

سيكون بياني موجزا، حيث أن موقف سنغافورة بشأن هذا الموضوع معروف جيدا. فآخر جلسة عامة لمجلس الأمن بشأن تيمور - ليشتي عقدت قبل ثلاثة أشهر فقط. وفي الوقت نفسه، سمعنا من جميع المتكلمين تقريبا تأييدا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي لمدة سنة أخرى لمرحلة التوطيد. وبينما أحرز تقدم منذ شباط/فبراير، فإن مما لا يقبل الجدل أن تيمور - ليشتي ستظل أيضا تتطلب المساعدة في عدد من المجالات بعد أيار/مايو ٢٠٠٤ إذا أردنا بقاء المكتسبات التي تحققت حتى الآن. وبدون الدعم المتواصل من الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي، يمكن لمسيرة تيمور - ليشتي نحو الاكتفاء الذاتي أن تتعرض للخطر تماما.

لقد أوضح الأمين العام مرة أخرى في تقريره حججا مقنعة لتمديد البعثة. بولاية معدلة ووجود مخفض بقدر كبير يتمثل في حوالي ٧٠٠ من الموظفين الدوليين. وسنغافورة تؤيد تماما جميع توصيات الأمين العام، ونحن نحث المجلس على دعمها أيضا والمصادقة عليها. ومن الأهمية بمكان أن نضمن للأمين العام توفير الموارد التي يطلبها، على نطاق البرامج الرئيسية الثلاثة التي اقترحها، لتمكين تيمور - ليشتي من بلوغ العتبة الهامة المتمثلة في الاكتفاء الذاتي. وهذا الاستثمار الإضافي يبدو متوازعا نسبيا، بالنظر إلى حجم المهمة التي بين أيدينا والأثر الفارق الذي ستحدثه.

واسمحوا أن أضيف هنا أن سنغافورة تؤيد بقوة اقتراح نشر وحدة استجابة دولية تتألف من ١٢٥ شرطيا، بالإضافة إلى العنصر العسكري المقترح سابقا والمؤلف من ٣١٠ جنود مشكلين، لتشكيل قوة أمنية ذات عنصرين. وبالنظر إلى استمرار إمكانية وجود التحديات عبر النطاق الأمني، فإن النشر التكميلي لوحدة الشرطة والعنصر العسكري من شأنه تمكن البعثة من مساعدة حكومة تيمور - ليشتي على التعامل مع طائفة من التحديات

في الأشهر الأخيرة، أحرز تقدم كبير في ذلك الصدد وجرى العمل بتوصيات الأمين العام. ولكني أود أن أشدد على أنه، من الناحية العملية، يستحيل تعلم الجري قبل أن يتعلم المرء المشي.

ورغم أننا قطعاً لا نعتزم أن نرتاح على أساس ما أنجزناه، فإن المزيد من التقدم في مجالات الحكم الصالح والتطور السياسي سيقضي قدرا كبيرا من النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية. وآمل أن تستمر تيمور - ليشتي في الاستفادة من الدعم والمساعدة اللذين يقدمهما المجتمع الدولي في ذلك الصدد، لضمان استدامة قصة النجاح وأن تصبح مصدر فخر لنا جميعا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل سنغافورة.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية أن نشارك زملائنا في الإعراب عن إدانتنا للتفجير الذي حدث في غروزني. ونعرب عن تعازينا لأسر القتلى ومؤسساتنا للجرحى.

أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. إننا مسرورون لأن مجلس الأمن أتاح مرة أخرى فرصة للأعضاء الذين ليسوا في المجلس ليعربوا عن آرائهم بشأن هذا الموضوع الهام. واسمحوا لي أن أشكر سريعا الأمين العام كوفي عنان ووكيل الأمين العام جان - ماري غينو على أحدث التقارير (S/2004/333). وفي الوقت نفسه، أود أن أشارك الوزيرة الأقدم أنا بيسوا في توجيه تحية خاصة إلى السفير كماليش شارما على ما اضطلع به من عمل. وقد كنت حاضرا في هذه القاعة عندما تم تعيينه. ولم نكن آنذاك مستيقنين من أننا سنكون في وضع حسن كما نحن عليه الآن. ويجب علينا توجيه شكر خاص إلى السفير شارما على كل النجاح الذي حققناه. ونتمنى أفضل الأمنيات.

العمل الفظيع. وما من قضية سياسية يمكن أن تبرر الإرهاب“.

وبما أن هذه الفرصة التي أتاحت لي صباح اليوم هي أول فرصة لي لمخاطبة المجلس في شهر أيار/مايو، أود أن أهنئكم، سيدي، وباكستان على توليكم رئاسة مجلس الأمن، وأن أشكر سلفكم، الممثل الدائم لألمانيا، على الطريقة الممتازة التي أدار بها هو ووفده الرئاسة في شهر نيسان/أبريل. وبعد استسماحكم، سيدي، أود أيضا أن أشير إلى أن بيان الاتحاد الأوروبي صباح اليوم هو أول بيان للاتحاد بعد توسيعه في ١ أيار/مايو.

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة لعضويته بلغاريا وتركيا ورومانيا، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمحتمل ترشيحها ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود وكرواتيا؛ والبلدان العضوان بالرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية آيسلندا وليختنشتاين.

يرحب الاتحاد الأوروبي بهذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن دعمنا للإنجازات الرائعة التي أحرزها شعب تيمور - ليشتي منذ استقلاله، بمساعدة الأمم المتحدة، ودعم مجلس الأمن والتزام المجتمع الدولي الأوسع. وفي ذلك الصدد، أذكر المجلس بأحدث بيان للاتحاد بشأن تيمور- ليشتي، أدلي به هنا في هذه القاعة في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

إن الاتحاد الأوروبي يدعم جهود حكومة تيمور - ليشتي الرامية إلى توطيد المؤسسات السياسية، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد وتأكيد سيادة القانون أثناء بناء الدولة الجديدة. وعلى وجه الخصوص، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات المستجدة مثل هدوء

الأمنية، أثناء بناء تيمور - ليشتي لقدراتها الذاتية في ذلك المجال.

وكما قالت الوزيرة الأقدم قبل بضع دقائق، يجب علينا أن نحترس من الشعور بالثقة المفرطة والاستعجال، وأن نحذر من سحب دعمنا لتيمور - ليشتي قبل الوقت المناسب. فهشاشة التقدم المحرز حتى الآن لا يمكن المبالغة في تأكيدها. فلنواصل المسيرة ولنستوثق من توطيد المكاسب المحققة حتى الآن ومن وضع أساس قوي لتنمية تيمور - ليشتي في المستقبل.

سمعت صباح اليوم السفير شارما يقول إن أي قصة نجاح تمثل تقييما لأحداث الماضي. وسمعت أيضا تعليقكم، سيدي الرئيس، على ذلك الموضوع. ولكن اسمحوا لي أن أضيف هنا أن استمرار قصة النجاح هذه والشعور بأنها قصة نجاح يمثلان ذخرا لمجلس الأمن. وفي الوقت الذي لا بد أن مجلس الأمن يشعر فيه بالقلق إزاء مكانته في العالم، من الأمور التي تساعد المجلس استمرار قصة نجاح مثل قصة تيمور - ليشتي. وتلك مسؤولية نأمل من المجلس ألا يتنصل عنها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو ممثل أيرلندا.

السيد ريان (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): إن وزير خارجية أيرلندا، السيد بريان كوثن، وهو يتكلم بصفته رئيسا لمجلس الاتحاد الأوروبي، أدان أمس الهجوم الإرهابي الذي وقع أثناء الاحتفالات بيوم النصر في استاد الدينمو في غروزني. وقال الوزير كوثن:

”إنني أدین تماما هذا العمل الإرهابي المروع الذي وقع في الاستاد، والذي راح ضحيته عدد كبير من الناس، بمن فيهم رئيس جمهورية الشيشان، السيد قديروف. وأتقدم بتعازي إلى أسر جميع ضحايا هذا

إنجازها، والبت في أفضل السبل المفضية إلى تلبية الاحتياجات المشروعة لتييمور - ليشتي في مرحلة ما بعد أيار/مايو ٢٠٠٤.

وفي ذلك الصدد، يشكر الاتحاد الأوروبي الأمين العام على آخر تقرير قدمه بشأن الحالة الراهنة في تييمور - ليشتي وتقييمه لهذه الحالة. ويرحب الاتحاد بالتقييم الوارد في التقرير والذي يشير إلى أن التقدم الحارق الذي تم إحرازه لم يدع أي مجال للشك في مدى الزخم الذي تتسم به عملية نقل المسؤولية إلى تييمور - ليشتي. وبوجه خاص، يرحب الاتحاد الأوروبي بالتقدم المبلغ عنه في مجال اعتماد تشريعات تتعلق بالمؤسسات العامة الرئيسية.

ورغم التقدم المحرز حتى الآن، يشاطر الاتحاد الأوروبي الأمين العام الرأي بضرورة توفير المزيد من المساعدة لتوطيد المنجزات التي تحققت حتى الآن. وفي هذا الصدد، يبدو أنه ثمة حاجة إلى مواصلة وجود البعثة، ولو بصيغة معدلة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى حصيلة نظر مجلس الأمن في التحليل الذي قدمه الأمين العام وتوصيته بتمديد ولايتها لمرحلة توطيد أخرى مدتها عام واحد، مع إدخال التعديلات اللازمة على ولايتها وتشكيلها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على العبارات الطيبة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي ممثل اليابان، وأعطيه الكلمة.

السيد هاراغوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): دعوني أبدأ بالإعراب عن خالص تعازينا لحكومة الاتحاد الروسي بالضحايا الذين سقطوا، بمن فيهم الرئيس قديروف، في حادث التفجير الذي وقع في جمهورية الشيشان بتاريخ ٩ أيار/مايو. إن أعمالاً إرهابية من هذا القبيل لا يجدر البتة القبول بها مهما كانت أسبابها.

الحالة الأمنية بقدر كبير، واستمرار العلاقة الإيجابية بين تييمور - ليشتي وإندونيسيا، ومواصلة تطوير الإدارة العامة في البلد، وحقيقة أن لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة تواصل تقديم حلول قائمة على أساس الجماعة المحلية للجرائم الأقل خطراً المرتكبة فيما يتعلق بالصراع السياسي، وتولّي قوة الشرطة الوطنية مهام حفظ الأمن العادية في كل أرجاء البلد.

إضافة إلى ذلك، وفي سياق وضع حد نهائي لظاهرة الإفلات من العقاب والترويج لثقافة المساءلة والشفافية، ينوه الاتحاد الأوروبي مع الاهتمام باستمرار عملية مقاضاة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة. وسوف يواصل الاتحاد الأوروبي عن كثب متابعة المحاكمات ذات الصلة في كل من ديلي وجاكرتا.

ولا يزال ثمة الكثير مما ينبغي عمله في هذه الميادين كافة، وفي حين أن نجاح العملية الانتقالية يتوقف على الشعب التيموري نفسه، لا يزال من واجب المجتمع الدولي المساعدة على ترسيخ التقدم الذي تم إحرازه بصورة بالغة الوضوح في تييمور - ليشتي. وفي هذا الصدد، يتطلع الاتحاد الأوروبي إلى انعقاد المؤتمر المقرر للشركاء الإنمائيين في ديلي بتاريخ ١٩ أيار/مايو.

ويقر الاتحاد بأن أحد العناصر الحاسمة للنجاح قد تمثل حتى الآن في الجهود الشاقة التي بذلها موظفو بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تييمور الشرقية من رجال ونساء، ونحن نشي عليهم كما نشي على البلدان التي دعمت هذه الجهود على ما أبدوه جميعاً من تفان. ويذكر الاتحاد الأوروبي بالمشورة التي أسداها الممثل الخاص للأمين العام، السفير كماليش شارما، من أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر بعناية في عملية إنجاز الإنهاء التدريجي للبعثة مع إجراء عملية جرد لما تم تحقيقه حتى الآن، والتمعن في المهام المتبقية

الأمم المتحدة دور هام تؤديه في المساعدة على تحقيق ذلك الهدف.

من ذلك المنطلق، ترحب اليابان باقتراح الأمين العام تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمرحلة توطيدية مدتها سنة واحدة، مع توضيح ماهية المهام التي تتسم بأهمية حقيقية. وخلال آخر جلسة عقدها مجلس الأمن بشأن هذه المسألة أعربت الدول الأعضاء عن آراء مختلفة ردا على اقتراح الأمين العام، وقد ظل أصحاب المصلحة في هذه الخطوة، بمن فيهم اليابان، على اتصال وثيق بالأمانة العامة في محاولة لبناء توافق في الآراء. ويحدو حكومة بلدي اقتناع بأن هذا الاقتراح يمكن للمجتمع الدولي أن يؤيده بالإجماع.

إن ما حققه المجتمع الدولي في تيمور - ليشتي منذ أن تسلمت الأمم المتحدة مهام الإدارة الانتقالية هناك يمكن اعتباره قصة نجاح باهر. بيد أن اكتمال القصة حتى نهايتها يحتم على بعثة الأمم المتحدة هناك أن تنجز أنشطتها وأن تحقق أغراضها ضمن هذه الفترة الأخيرة التي تمتد عاما واحدا. لذا، وجب خلال هذه الفترة إنجاز الإجراءات الانتقالية من مرحلة عمليات حفظ السلام لأغراض تسوية الصراع إلى المرحلة التالية المتمثلة في تنفيذ الأنشطة الإنمائية التي يجب أن تتم عن طريق القنوات الثنائية أو المؤسسات الدولية ذات الصلة.

وعلى تيمور - ليشتي بدورها أن تقر بأن هذه المرحلة ستكون آخر مرحلة من مراحل المساعدة النشطة التي تقوم بها إحدى عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لمدة سنة واحدة، وعليها أن تضاعف جهودها من أجل كفالة أن تتمكن بعد ذلك من الوقوف على قدميها بنفسها. وفي ذلك الصدد، ينبغي حسب الأصول إجراء استعراض لحجم

وأود أن أشكركم، سيادة الرئيس، على عقدكم هذه الجلسة العلنية. كما أود أن أشكر السفير كماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على الإحاطة الإعلامية الشاملة التي قدمها.

إن تيمور - ليشتي ستحتفل قريبا بالذكرى السنوية الثانية لاستقلالها وحكومة اليابان، إذ تنظر إلى تجربة السنوات القليلة الفائتة، لتشعر باغتراب عميق لرؤية أن حكومة تيمور - ليشتي وشعبها قد وقفوا صفا مترابطين في العمل تدريجيا على بناء أسس دولة مستقلة جديدة خرجت لتوها من رحم صراع مرير، يساندها في ذلك المجتمع الدولي، ولا سيما الأمم المتحدة والأطراف المعنية، بما فيها إندونيسيا. وقد اتسم دور الأمم المتحدة بأهمية خاصة في ذلك. وتكرر اليابان الإعراب عن تقديرها الخالص للمساهمات التي قدمتها إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية بقيادة الراحل السيد سرجيو فييرا دي ميلو والسفير كماليش شارما.

وبوصف اليابان دولة تابعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، فإنها تعلق أهمية خاصة على استقرار تيمور - ليشتي وتنميتها، وقد كرست جهودها للمساعدة على تحقيق ذينك الهدفين. من هنا، فإننا نشعر بالفرح لتمكين تيمور - ليشتي من تحقيق المستوى الحالي من التقدم الذي أحرزته، بعد أن قطعت شوطا بعيدا في مسيرتها باتجاه تحقيق كيانها المستقل كدولة. وفي الوقت نفسه، ترى حكومتنا أنه يجب على المجتمع الدولي أن يواصل تقديم دعمه على نحو يكفل استمرار التقدم من أجل تحقيق السلام والتنمية في تيمور - ليشتي. وبصورة أكثر تحديدا، نعتقد أن من الأهمية بمكان تأكيد ترسيخ المنجزات البازغة القيمة في مجالات السلام، وسيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان والتنمية وصلاية هذه المنجزات، كما أننا نؤمن بأنه لا يزال لدى

لتيمنور - ليشتي. ويحدد حكومة اليابان اقتناع بأن الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية وشعب تيمور - ليشتي بتوجيه من قادته الحكماء ستؤدي إلى تعزيز الاستقرار وأسس التنمية في ذلك البلد وإلى إنهاء مهمة بعثة عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام بنجاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الهند.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): لقد استنكرت حكومة الهند الاعتداء الإرهابي الشائن في غروزني والذي أسفر عن مصرع رئيس جمهورية الشيشان التابعة للاتحاد الروسي وآخرين. ونقدم بتعازينا إلى حكومة الاتحاد الروسي وشعبه وإلى أسر الضحايا في هذه المناسبة المأساوية.

ونحنكم، سيدي الرئيس، على تقلدكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر أيار/مايو. وأنتهز هذه الفرصة لأهنئ السفير الألماني غنتر بلوغر على رئاسته الكفؤة للمجلس خلال شهر نيسان/أبريل الذي حفل بالأحداث.

مضى ما يقرب من عامين منذ أن حققت تيمور الشرقية استقلالها. لقد شهدت هذه الفترة تقدما سريعا في خروج تيمور الشرقية من حالة الصراع إلى حالة الثقة كعضو جديد في المجتمع الدولي. وفي عصر يتسم بقدر متزايد بانتشار الصراع واشتعال نيران الحروب، كان نجاح تجربة بناء السلام هذه التي قادتها الأمم المتحدة رمزا للتفاؤل والأمل في المستقبل. ونحن سعداء بأن نرى الوزيرة الأقدم آنا بيسوا بينتو تشارك في اجتماع مجلس الأمن هذا.

لقد كان الدعم الشامل من جانب المجتمع الدولي، وخاصة في صورة المساعدة في التنمية السياسية والاجتماعية/الاقتصادية، وبناء القدرات والأمن، فاعلا في تسهيل ظهور تيمور - ليشتي كدولة قادرة على الحياة في إطار المجتمع

البعثة، وهو مقرر في نهاية هذا العام على أساس التقدم الذي سيكون قد تم إحرازه آنذاك في مجال تنفيذ الولاية.

ودعما لبناء دولة قابلة للاستمرار في تيمور - ليشتي، تعهدت اليابان ببذل مساعدة تصل قيمتها إلى ٦٠ مليون دولار على مدى السنوات الثلاث الأولى التالية للاستقلال، مع التركيز على بناء السلام وعلى إعادة الإعمار في الميادين الرئيسية الثلاثة المتمثلة في الزراعة والبنى التحتية وتنمية الموارد البشرية، وهي عاكفة بثبات منذ مدة على تنفيذ هذه المساعدة. ويسرنا معرفة أن الطرق والجسور التي شيدها فريق الهندسة التابع لقوات الدفاع الذاتي اليابانية وصلحها لأغراض أنشطة البعثة قد عادت بالفائدة على شعب تيمور - ليشتي نفسه. وإننا نعتزم أيضا تسليم معدات فريق الهندسة، بما في ذلك مختلف أنواع المركبات، إلى حكومة تيمور - ليشتي، آمليين أن تليي احتياجاتها في ذلك. وتبذل حكومة بلدي أيضا جهودا في مجال نقل التكنولوجيا عن طريق تدريب موظفي حكومة تيمور - ليشتي على تشغيل المعدات واللوازم الموهوبة وصيانتها وإدارتها. ونعتقد أن هذا الدعم يتماشى واحتياجات تيمور - ليشتي وفقا لما ورد وصفه في تقرير الأمين العام.

وهكذا، تعكف اليابان منذ مدة على بذل طاقاتها، بواسطة الأنشطة التي يقوم بها فريق الهندسة التابع لقوات الدفاع الذاتي وعن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية، على تنمية تيمور - ليشتي. لذا، تؤمن حكومتي بأن من الأهمية بمكان أن يواصل المجتمع الدولي تقديم مساعدته إلى تيمور - ليشتي في المجالات التي لا تزال تمس الحاجة إليها، وذلك عن طريق أنشطة الأمم المتحدة والمساهمات الثنائية التي يجري تنسيقها بصورة فعالة.

وختاماً، أود أنؤكد مرة أخرى على مدى أهمية هذه المرحلة النهائية التي تمتد عاما واحدا بالنسبة

والاستعداد للانتخابات المحلية عن طريق تسجيل الناخبين وما إليها من التدابير اللوجستية، وإجراءات دعم النمو الاقتصادي والاكتفاء الذاتي وتكريس مؤسسات الأمن في تيمور - ليشتي.

إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يظل ضالعا في تيمور - ليشتي بشكل دائم، ولا بد من أن يتقلص دور الأمم المتحدة ومساعدتها في تيمور - ليشتي لتحل محله القدرة المتعاضمة للبلد وثقته بحكم نفسه بنفسه. ولا بد من أن يحل التعاون الثنائي والإقليمي تدريجيا محل المساعدة المتعددة الأطراف بنطاقها الحالي.

وتتميز علاقة الهند مع تيمور - ليشتي بروابط ثنائية وثيقة وغير عادية لها طابع التفاهم الكامل وتأييد انشغالات الطرف الآخر. لقد رحبنا بظهور تيمور - ليشتي كأمة مستقلة في أيار/مايو ٢٠٠٢ وتابعنا عن كثب جهودها الناجحة في بناء المؤسسات الديمقراطية وكذلك في تطويرها الاقتصادي. كما ساعدنا التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تيمور - ليشتي عن طريق البرامج الثنائية للتدريب الفني في مجال بناء القدرات والتعليم الجامعي وإيفاد خبراء التنمية الريفية. ونغتني هذه الفرصة للإشادة بالقيادة التيمورية على التزامها الصادق والمثالي بالديمقراطية وعلى شفافيتها في الحكم وخضوعها للمحاسبة، مما يسرّ بناء الأمة إلى حد كبير.

إن استمرار التعاون والعلاقات الطيبة بين تيمور - ليشتي وجاراتها، وخاصة إندونيسيا، هام لا بالنسبة للوئام الإقليمي فحسب، بل وفي إطار الصالح الأكبر للتعاون فيما بين الجنوب أيضا. وينبغي للالتزام الذي أعربت عنه قيادة تيمور - ليشتي وإندونيسيا بصدد خلق علاقة وئام وحسن حوار أن يجد تعبيرا عمليا عن طريق استكمال الاتفاقيات بشأن الحدود البرية وتسوية مشاكل اللاجئين وإتاحة

الدولي. هذه العملية بحاجة إلى التكريس. وتؤيد الهند توصية الأمين العام التي تضمنها تقريره المؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/333)، بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية فترة سنة أخرى في هذه المرحلة لتمكين تيمور - ليشتي من التوصل إلى درجة حاسمة من الاكتفاء الذاتي.

إن البرامج العريضة الثلاثة التي سيسهلها تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لها مبرراتها الكاملة، خاصة في ضوء الحجم المخفض للبعثة وضرورة ضمان خاتمة صحية ومنطقية لإحدى أهم التجارب الناجحة لبناء السلام التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في غضون السنوات الأخيرة. ونلاحظ من تقرير الأمين العام أن البرنامج الأول للإدارة العامة والقضاء سيضطلع به ٥٨ من الخبراء المدنيين؛ أما البرنامج الثاني، الخاص بتطوير إنفاذ القانون، فسوف يضطلع به ١٥٧ من مستشاري الشرطة المدنية؛ وأما البرنامج الثالث، وهو دعم الأمن والاستقرار في تيمور - ليشتي، فسيُعني به ٤٢ ضابط اتصال مدنيا، و ٣١٠ من العسكريين، و ١٢٥ من رجال الدرك.

إن تدابير المساعدة هذه تشير إلى وجود دولي متقلص وعلى حد أدنى. وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن ما سمح بهذا التخفيض السريع في الوجود الدولي على الأرض هو التقدم غير العادي، الأمر الذي لم يترك مجالا للشك في زخم نقل المسؤولية إلى تيمور - ليشتي.

وننتفك مع الأمين العام حينما يشير على تيمور - ليشتي وقيادتها الحكيمة بأن تبني على المكاسب التي تحققت، وذلك باغتنام الفرصة الكاملة من العون وابتخاذ القرارات العملية والسياسية في الوقت المناسب. ومن المسائل الهامة التي تتطلب معالجة حكومة تيمور - ليشتي لها في وقت مبكر هي إقرار التشريعات الرئيسية الخاصة بالمؤسسات العامة،

وتصالح، وهو منحى تصوري وواقعي خدم الأمتين خدمة طيبة. وأدى هذا إلى السلام في المنطقة وساعد كلا من تيمور - ليشتي وإندونيسيا على التركيز على التنمية وعلى خير مصالح شعبيهما.

ويرى وفدي أن الالتزام القوي من جانب قادة كلا البلدين، بالمنحى التطوعي الذي تعهدوا به سيكون ذا نفع كبير في تسوية أية مشاكل قد يواجهونها الآن أو في المستقبل. هذا ما كرره وأكد عليه وزيراً خارجية إندونيسيا وتيمور - ليشتي في اجتماعهما في بالي قبل يومين اثنين.

ويوصي الأمين العام في تقريره إلى مجلس الأمن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية لمدة سنة أخرى وصفت بأنها مرحلة التوطيد، لمساعدة البعثة على دعم وتقوية المكاسب التي تحققت حتى الآن في تيمور - ليشتي والبناء على أسسها. ولا اعتراض مطلقاً لوفدي على هذه التوصية المقدمة إلى مجلس الأمن. وواقع الأمر أننا، كما كانت الحال في الماضي، مغتبطون لتقديم الدعم للسياسات التي ستساعد تيمور - ليشتي على إحراز أعظم تقدم في أقصر وقت ممكن. وإندونيسيا، في حدود قدراتها المحدودة كدولة نامية، قد أسهمت بشكل ملموس وإن كان متواضعا في التنمية الاقتصادية لتيمور - ليشتي بطرق شتى. وتناشد إندونيسيا أعضاء المجتمع الدولي، لا سيما الدول المتقدمة النمو، مضاعفة جهودها وزيادة المساعدة التي تقدمها لدعم تنفيذ أنشطة التنمية الاقتصادية الحالية في تيمور - ليشتي.

وهناك قضايا أخرى ذُكرت في التقرير نود التعقيب عليها. فبالنسبة لمسألة الحدود، إذ يسلّم التقرير في الفقرة ١١ باكتمال أعمال فنية هامة، إلا أنه يشير أيضا إلى حقيقة أن التوصل إلى الصيغة النهائية لاتفاق الحدود ظل مسألة مراوغة، في انتظار أن تقدم إندونيسيا مزيداً من المدخلات.

الفرص الاجتماعية - الاقتصادية للذين يعيشون على جانبي الحدود.

في الختام، أود أن أشارك الوفود الأخرى في الإعراب عن الشناء الخاص على الممثل الخاص السابق للأمين العام، الراحل، سيرجيو فييرا دي ميلو وعلى الممثل الخاص الحالي، السيد كماليش شارما، لما أظهره من قيادة قديرة وكفاءة. كما نشيد بأعضاء بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية لإسهاماتهم الخارقة للعادة. إن أعمالهم يتمثل فيها منار ساطع يلهم المجتمع الدولي حتى في الوقت الذي تواصل فيه الأمم المتحدة جهودها لتعزيز السلام والتنمية في أجزاء أخرى من هذا العالم المضطرب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يشاطر وفدي الوفود الأخرى في الإعراب عن التعازي لوفد الاتحاد الروسي على الخسارة المأساوية في الأرواح بمن فيها الرئيس قديروف، والإصابات الكثيرة في التفجير في غروزني.

كما أود التنويه بوجود الوزيرة الأقدم، أنا بيسوا بيتنو، والممثل الخاص للأمين العام، السيد كماليش شارما، الذي أشكره على بيانه الهام.

ويسعد وفدي دائما المشاركة في مناقشات مجلس الأمن حول بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية التي تنتهي ولايتها في غضون ١٠ أيام.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2004/333) الذي يشير فيه إلى أن العلاقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا لا تزال يعززها الالتزام بالتعاون على أعلى المستويات السياسية. ومنذ البداية، اتفقت القيادة في الأمتين على التعاون على أساس سياسات ذات تطلع

٢٨ ٠٠٠ منهم في محافظة نوسا تينغارا، في تيمور الغربية، لكنهم لا يعيشون في مخيمات، كما ورد في التقرير. وقد أثر هؤلاء البقاء في إندونيسيا كمواطنين وتتاح لهم فرصة إعادة التوطين داخل إندونيسيا. ومع ذلك، ستظل الحكومة مستعدة لتقديم العون دائما إذا ما قرر هؤلاء طوعا العودة إلى تيمور - ليشتي في أي وقت.

وفيما يتصل بهذه المسألة، أود أيضا أن أسترعي انتباه المجلس إلى حقيقة أن الاستمرار في استخدام عبارة "اللاجئين التيموريين الشرقيين السابقين" تنقل رسالة خاطئة - مفادها أنه لا تزال هناك مشاكل تتعلق بالأمن. فهؤلاء لا يشكلون أي تهديدات أمنية. وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن حكومة إندونيسيا قد اتخذت بعض الإجراءات الهامة للتصدي للقضايا الأمنية، بما في ذلك قيام الشرطة والقوات المسلحة الإندونيسية بحملة للبحث عن الأسلحة في منطقة الحدود ومصادرتها. وقد تم تدمير تلك الأسلحة بمعرفة السلطات، الأمر الذي شاهده ممثلو بعثة الأمم المتحدة. وتقوم أجهزة الأمن في تيمور الغربية بعمليات فحص مستمرة.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس أيضا إلى أن الإبقاء على تصنيف الحالة الأمنية في تيمور الغربية في الدرجة الخامسة منذ فترة طويلة وبلا داع، الأمر الذي فرض بشكل أحادي منذ عام ٢٠٠٠، قد حال دون وصول الوكالات الدولية والوكالات غير الحكومية وإسهامها في هذه العملية، كما عرقل برامجها الإنسانية. وفي واقع الحال، فلم ترفع أي تقارير بشأن وقوع أي حوادث عند الحدود منذ عام ٢٠٠١. ويبين ذلك بوضوح أن الأوضاع الأمنية قد تحسنت على طول الحدود.

أما بالنسبة لمسألة الأطفال التيموريين المنفصلين عن أسرهم، فتتولى حكومتا إندونيسيا وتيمور - ليشتي أمرها بالكامل، في غياب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

ونرى أن ذلك رأي غير دقيق ومتحيز يعكس عدم الفهم فيما يتعلق بهذه المسألة.

ولعلم المجلس، فإن اللجنة الفنية الفرعية المعنية بترسيم الحدود وتنظيمها، في إطار لجنة الحدود المشتركة، قد عقدت ١١ اجتماعا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، وسبق كل اجتماع إجراء مسح ميداني مشترك. وما فتئت إندونيسيا تؤيد كل الأنشطة الرامية للتوصل إلى حل بشأن ترسيم الحدود بينها وبين تيمور - ليشتي، وكذلك بشأن كل أنواع الأنشطة للسكان المقيمين على جانبي الحدود.

أما بالنسبة للفقرة ١٢، والمتعلقة بمسألة إدارة الحدود وتنظيم الأنشطة الاقتصادية، فإنني أود أن أزيد المجلس علما بأنه تم التوصل إلى اتفاقين بالفعل: الترتيب المتعلق بعبور الحدود التقليدية والأسواق المنظمة، والترتيبات الفنية بشأن تنسيق الإجراءات لتسهيل حركة الأشخاص وممتلكاتهم الشخصية بين جيب أويكوسي والمناطق الأخرى في تيمور - ليشتي. وعند هذه المرحلة، تنتظر إندونيسيا أن يبدي شريكها استعدادا لبدء تنفيذ الاتفاقين.

وفيما يتعلق بالفقرة ١٣، بشأن مشكلة ما يعرف باللاجئين السابقين، أود بداية أن أؤكد أنه لم يعد هناك أي لاجئين آخرين من تيمور - ليشتي في إندونيسيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، عندما عاد أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ طوعا إلى تيمور - ليشتي. وانطلاقا من عملية التسجيل التي أجرتها حكومة إندونيسيا في الفترة من آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، يتضح أن هناك حوالي ١٢٥ ٠٠٠ تيموري شرقي يقيمون في تسع مقاطعات و ٦١ مركزا في مختلف أنحاء إندونيسيا. ومن أصل هذا الرقم، قرر ١١٣ شخصا العودة إلى تيمور - ليشتي، وستقدم الحكومة مساعدتها لهؤلاء. وفضلاً عن ذلك، فمن أصل ١٢٥ ٠٠٠ آخرين يقيمون في إندونيسيا، يعيش

المخفض والولاية المعدلة المشار إليهما في تقرير الأمين العام (S/2004/333)، أمر صائب ومناسب لمرحلة توطيد نهائية.

إننا نشعر بالرضا بشكل خاص إزاء التأكيد على العمل الذي تضطلع به وحدة الجرائم الخطيرة. فهذا عنصر هام من عناصر بعثة الأمم المتحدة، ونحن نرحب باستمرار دعم مجلس الأمن للمبدأ القائل إن من ارتكبوا جرائم خطيرة لن يتمتعوا بالإفلات من العقاب. ونشيد بوحدة الجرائم الخطيرة على التقدم الذي أحرزته هذا العام والتزامها باستراتيجية تعيد تركيز الموارد على الدفاع والادعاء بغية استكمال برنامج عملها بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

إن حسم المسائل المتبقية في مجال العدالة يتم أيضا من خلال العمل المتوازي للجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة في تيمور - ليشتي، والتي تدعمها نيوزيلندا بقوة وأسهمت بمبلغ ١,٢ مليون دولار نيوزيلندي لصالحها في العام الماضي.

وهناك جانبان آخران في التقرير الأخير للأمين العام نود ذكرهما بإيجاز. أولا، إن عنصر الأمن والاستقرار في البعثة يعطي صورة واضحة ومفيدة لتكوينها ومهامها، ونحن نقدر المواءمة الدقيقة بين القدرات والمتطلبات على أرض الواقع. ثانيا، يؤكد التقرير على العلاقة الثنائية المتعمقة بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا، والتي أشار إليها كذلك السفير جيني في البيان الذي أدلى به أمام المجلس قبل دقائق. فالاهتمام الذي يوليه الطرفان لمواصلة تطوير تلك العلاقة الهامة أمر جدير بترحيبنا جميعا.

أخيرا، نشي على تصميم تيمور - ليشتي وقيادتها إذ تدخل بعثة الأمم المتحدة في مرحلة التوطيد النهائية. وستواصل نيوزيلندا، باعتبارها جارا في المنطقة وصدقا، دعم رحلة تيمور - ليشتي نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي، وذلك من خلال آلياتها المتعددة الأطراف والثنائية.

للاجئين، وذلك من خلال تعاونهما المستمر بغية إنهاء تلك المسألة بنجاح بما يحقق أفضل مصالح الأطفال المتضررين.

أخيرا، فإن وفدي يثق بأن المجلس سيراعي التقدم المتواصل في العلاقات الثنائية بين إندونيسيا وتيمور - ليشتي، فضلا عن الوضع الأمني المستقر على طول حدودنا، بالنظر إلى أنه منذ عام ٢٠٠١، لم تعترضنا أي مشاكل في المنطقة على الإطلاق. وكما قال وزير خارجية تيمور - ليشتي، السيد راموس أورتا، عن حق، في بيانه أمام المجلس يوم ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٤، "من الواضح أننا لا نتوقع أي تهديد خارجي" (S/PV.4913، ص ٢٧).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في قائمتي ممثل نيوزيلندا، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أسمحوا لي بأن أشرك الآخرين الإعراب عن تعازينا للوفد الروسي بشأن الهجوم الإرهابي الذي وقع في غروزني مؤخرا.

كما أود، بداية، أن أعرب عن التقدير لحضور الوزيرة الأقدم، أنا بيسوا بينتو، التي يسعدنا أيما سعادة أن نراها هنا في قاعة المجلس اليوم، فضلا عن وجود الممثل الخاص للأمين العام، كماليش شارما، الذي نُحَيِّ قيادته لبعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور - ليشتي ونقدرها تقديرا عاليا. إنه أمر ملائم تماما أن ينضم إلينا كلاهما اليوم ونحن نستعرض ما تحقق في تيمور - ليشتي والمهام الماثلة أمامنا. ولا شك أن مساعي السفير شارما والعاملين تحت قيادته قد أسهمت في شراكة حقيقية ومتبادلة بين الأمم المتحدة وحكومة وشعب تيمور - ليشتي.

ونوزيلندا تؤيد بقوة توصية الأمين العام بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمدة عام آخر. ونرى أن الحجم

بأن البرتغال في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣ استثمرت نحو ٣٠٠ مليون اسكودو برتغالية في الاستثمار الثنائي وبرامج المساعدة الإنمائية والمساعدة التقنية العسكرية لتييمور الشرقية وحدها. ونحن مستعدون للإبقاء على هذا المستوى من الدعم لتييمور - ليشتي ونشجع البلدان الأخرى على القيام بذلك.

ونلاحظ مع الارتياح التطورات الثابتة والهامة في علاقة تيمور - ليشتي مع جيرانها فيما يتعلق بالمسائل الهامة مثل اللاجئين و تحديد الأراضي والحدود البحرية. ولا يسعنا إلا أن نعمل على تقوية هذه العلاقات الثنائية والعمل على تسوية جميع المشاكل المتعلقة مع البلدان المجاورة في جو تسوده روح المودة والثقة.

وأخيرا أود أنؤكد، كما فعلت بالماضي بأن البرتغال ستظل ملتزمة بترسيخ تنمية تيمور - ليشتي وملتزمة بجهود الأمم المتحدة في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا.

السيد دوث (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، سوف تعرفون مدى سعادتي الشخصية وأنا مخاطب المجلس خلال رئاستكم.

أود أن أبدأ كلمتي، شأني شأن الآخرين، بالاشتراك في الإعراب عن تعازي أستراليا إلى أصدقائنا في الاتحاد الروسي في أعقاب الهجوم المريع الذي وقع في غروزني خلال عطلة نهاية الأسبوع. إنها لدلالة مروعة في الأوقات التي نعيشها حاليا.

وأود أن أبدأ أيضا، شأني شأن الآخرين، بأن أقدم بتهاني وبأن أشيد بالعمل الذي قام به زميلنا وصديقنا كاميلش شارما وزملاؤه في السنتين الماضيتين. وكما قال فقد كانت هناك أوقات جيدة وأوقات عصيبة ولكنه احتفظ

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل البرتغال.

السيد دي كلارا غوميز (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في إدانة عملية التفجير التي وقعت في غروزني وأن أقدم تعازي لأسر الضحايا.

أشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الحالة في تيمور - ليشتي وكذلك الممثل الخاص كاميلش شارما وموظفيه على العمل الممتاز الذي ما برحوا يؤدونه وعلى النتائج التي تحققت حتى الآن. وأحص بالشكر كاميلش شارما الذي قام بعمل رائع في ديلي في السنتين الماضيتين. وأود أيضا أن أرحب بالوزيرة آنا بيسوا على مساهمتها القيّمة في هذه المناقشة.

إن البرتغال تؤيد البيان الذي أدلت به أيرلندا باسم الاتحاد الأوروبي وكذلك البيان الذي أدلت به البرازيل باسم مجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

وترحب البرتغال بتوصية الأمين العام بشأن تمديد بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية مع عدد مخفّض لأفرادها وبالولاية المعدلة لها لمدة مدجحة تمتد فترة ١٢ شهرا أخرى للمتكمين من القيام بالمهام الرئيسية، وللإبقاء على المكاسب التي تحققت حتى الآن والبناء عليها، وتمكين تيمور - ليشتي من تحقيق الاكتفاء الذاتي.

وفي هذا السياق أرحب بمقترحات الأمين العام على برنامج الدعم في مجال الإدارة العامة والعدالة وعلى الدعم من أجل تطوير أجهزة إنفاذ القوانين والدعم في مجال الأمن والاستقرار.

ومن المهم الاعتراف بأهمية استمرار المساعدة الثنائية والتشديد على مسؤولية المجتمع الدولي ومجلس الأمن فيما يتعلق بتيمور - ليشتي. وفي هذا السياق، أود أن أذكر

يوفر منصة أمنية قوية وثابتة لتيمور - ليشتي في السنوات المقبلة.

ويسرنا أن نؤكد لمجلس الأمن ولتيمور - ليشتي بأن أستراليا سوف تواصل تقديم الدعم المتين للبعثة، بما في ذلك عن طريق المساهمة في أفراد في حفظ السلام وفي مكتب الارتباط العسكري وفي سرايا مستشاري الشرطة.

وستواصل أستراليا أيضا تقديم مساعدة إنمائية ثنائية كبيرة لتيمور - ليشتي. وحاليا فإن أستراليا في السنة النهائية من تعهدها بتقديم ١٥٠ مليون دولار مساعدة إنمائية وهي تعمل على الوفاء به. وسيستبع ذلك مساعدة سخية أخرى في السنوات القادمة سيعلن عنها قريبا. وانسجاما مع التزامنا بمساعدة تيمور - ليشتي على تطوير وإنشاء مؤسسات قوية وفعالة ستعمل أستراليا بمساعدة المملكة المتحدة على تقديم برنامج يمتد إلى أربع سنوات ونصف، وهو برنامج مساعدة يتضمن ٤٠ مليون دولار لتطوير قدرة قوة شرطة تيمور - ليشتي وقطاع القضاء. وسيستمر أيضا برنامج أستراليا الهام في التعاون في مجال الدفاع.

وأشار عدد من الوفود، وبصورة خاصة الوزير آنا بيسوا - التي نرحب بها هنا في نيويورك اليوم، إلى أهمية المفاوضات المتعلقة بترسيم الحدود البحرية بين تيمور الشرقية وأستراليا وإندونيسيا. ولا حاجة بي للقول بأننا نقر أيضا بأهمية هذه المحادثات. وفي هذا السياق أود أن أذكر المجلس بأننا بدأنا بالفعل بمفاوضات وترتيبات مؤقتة سخية. وقد سرتي هذا الصباح أن استمعت إلى الوزيرة آنا بيسوا تعرب عن ثقتها بأستراليا بوصفها طرفا مفاوضا في هذه المفاوضات الهامة جدا.

وأود أن أختتم كلمتي بأن أؤكد لمجلس الأمن بأن أستراليا ملتزمة بدعم البعثة والعمل معها عن كثب خلال

طوال الوقت بأعلى درجات الاحترافية ونحن في أستراليا نقدر له ذلك كل التقدير.

ونرحب باستعداد مجلس الأمن لاعتماد مشروع قرار يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية ولمدة سنة أخرى حتى أيار/مايو ٢٠٠٥. إن أستراليا إذ تقوم بذلك تتقدم بالتهاني إلى الأمين العام وإدارة عمليات حفظ السلام وإلى كامليش وفريقه على العمل الرائع الذي قاموا به في البعثة.

وما من أحد يشكك في أن تيمور - ليشتي قد حققت تقدما رائعا في سنواتها الأولى بوصفها دولة فنية مستقلة حديثا. وبطبيعة الحال فإن هذا النجاح يعزى بالدرجة الأولى إلى التزام وجهود شعب تيمور ليشتي. ومهما يكن عليه الأمر، فإن البعثة قد أدت دورا داعما وهاما. وهذه المساهمة ليست شهادة فحسب على جهود موظفي البعثة ولكنها أيضا شهادة أيضا على استمرار اهتمام المجلس وجهود الأمانة العامة والمساهمات التي قدمها عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، فإن بعثة المتابعة تعتبر ردا مناسباً جدا على الاحتياجات الحالية لتيمور - ليشتي. وسوف تساعد البعثة تيمور - ليشتي على ترسيخ العديد من المكاسب التي حققتها وسوف تعالج الاختلالات التي لا تزال واضحة في القدرة. وستواصل البعثة بصورة خاصة تقديم الدعم الراسخ لإدارة تيمور - ليشتي الفتية وللمؤسسات القضائية والأمنية - وهي مؤسسات على درجة هامة للغاية بالنسبة لمستقبل تيمور الشرقية.

ويسر أستراليا أيما سرور الشكل الذي أخذه الدعم في القطاع الأمني بتشكيل وحدة سلام صغيرة قوامها ١٢٥ فردا لوحدة الرد الدولي لتقديم الدعم لقوات الأمن في تيمور - ليشتي في حالات الطوارئ. وهذا الترتيب سوف

وتتابع النرويج محاكمات أولئك المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة، وتدعو إلى المضي في مكافحة الإفلات من العقاب. علاوة على ذلك، يسرنا العمل الذي تقوم به لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة، ونتطلع إلى تلقي تقريرها النهائي في وقت لاحق من هذا العام.

وبالإضافة إلى المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة، فإن المساعدات الإنمائية الثنائية ستكون حاسمة أيضا في السنوات المقبلة. وتتمثل بمحمل أهداف المساعدة التي تقدمها النرويج إلى تيمور - ليشتي في دعم الدولة الجديدة في الجهود التي تبذلها من أجل إنشاء مؤسسات ديمقراطية مستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر عن طريق إرساء اقتصاد وطني مستدام. وتظل النرويج مؤيدا ثابتا لتيمور - ليشتي، وهي ستحضر اجتماع المانحين في ديلي في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو.

أخيرا، تود النرويج أن تعرب عن امتنانها لكماليش شارما، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده الدؤوبة من أجل القيام بالمهام الموكولة إليه في تيمور - ليشتي. إن إسهام الممثل الخاص والرجال والنساء الذين يعملون معه ليس أقل من إسهام رائع، ونحن نشيد بهم على التقدم المحرز.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد شارما، لو أراد الرد على أية ملاحظات.

السيد شارما (تكلم بالانكليزية): فاتنا كثيرا موعد الغذاء، ولن أتمادى طويلا في الكلام عن البعثة. فهذا ليس مطلوباً مني على ما أعتقد، في ضوء البيان الذي أدلت به الوزيرة الأقدم أنا بيسوا. لقد وفّرت لنا الكثير من المعلومات والإيضاحات والمواقف الهامة لنا جميعا.

ومع ذلك، أحطنا علما بمختلف النقاط التي أدلت بها الوفود بشأن مختلف المسائل والشواغل الأمنية حيال حكم

مدة ولايتها المحددة. وتتمنى أستراليا كل النجاح لبعثة المتابعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أستراليا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

الآن أعطي الكلمة لممثل النرويج.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود في مستهل كلمتي أن أشارك في الملاحظات التي أعربت عنها الوفود الأخرى إزاء الخسارة المأساوية جدا في الأرواح التي حدثت نتيجة العمل الإرهابي في غروزي.

أود أولا باسم حكومة النرويج أن أعرب عن تأييدنا لحكومة تيمور - ليشتي التي حققت إنجازات هامة في إعادة الإعمار والتنمية وإنشاء دولة جديدة.

ونرحب بتقرير بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية. ومن الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة قد قامت بدور حيوي في العملية السياسية الهامة جدا التي قامت بها تيمور الشرقية المستقلة حديثا في مرحلة ما بعد الصراع. ومهما يكن عليه الحال، لا يجب علينا أبدا أن نجازف بحدوث انتكاسات نتيجة الخروج المبكر، وعلينا أن نستمر ولكن أن نعمل على تعديل الوجود الدولي كما اقترحه الأمين العام لترسيخ المنجزات التي تحققت.

وثمة إنجاز تود النرويج أن تسلط الضوء عليه هو أن دور المرأة جرى تعزيزه في تيمور - ليشتي. ووفقا لتقرير أصدره اتحاد البرلمانين، تشغل تيمور ليشتي المركز الثاني والعشرين في قائمة البلدان التي تضم أعلى نسبة من النساء في برلمانها الوطنية. ومن الإنصاف القول إن عمل الأمم المتحدة والحكومة لتعزيز المساواة بين الجنسين في تيمور - ليشتي مثير للإعجاب.

لتنفيذ أهداف المجلس، إن وافق عليها، بالنسبة للبعثة، ولا سيما في مرحلة التوطيد هذه، وهي أهداف تكلم عنها جميع الأعضاء فعلا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد شارما على ملاحظاته الختامية. مرة أخرى، أتمنى له بالنيابة عن المجلس كل التوفيق في المستقبل.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقى المجلس المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

القانون، والشرطة الوطنية والمتطلبات الأخرى لجعلها شرطة محترفة، وحقوق الإنسان، والجرائم الخطيرة، ومستشاري الإدارة العامة. وأود أن أحيط المجلس والوفود علما بأننا على استعداد لإلقاء مزيد من الضوء على أية مسألة من هذه المسائل إذا كان ذلك مطلوباً.

وأود مجرد أن أشكر جميع الوفود على كلماتها الطيبة وكلمات الإطراء الموجهة إليّ وإلى أعضاء بعثة الأمم المتحدة. وسأنقل بأمانة هذه المشاعر بعد عودتي بوقت قصير. وإنني على اقتناع بأن الثقة والتشجيع اللذين أعرب عنهما المجلس - واللذين تلقيتهما دوماً بالفعل - بشأن العمل المنجز سيزيدان من الجهود التي يبذلونها